البَابُ الثَّالِث

فى تفسير كلمات كثيرة يحتاج إليها المعرب يكثر فى الكلام دورُها، ويقبح بالمعرب جهلها! وهى عشرون كلمة، بل إحدى وعشرون

وهى ثمانية أنواع، عدد أبواب الجنة:

النوع الأول ما جاء من هذه الكلمات على وجه واحد:

أحدها: (أى: الأنواع) ما جاء على وجهٍ واحدٍ لا غير، (قطّ) ، وهى أربعة:

أحدها: قَطُّ (بفتح القاف وتشديد الطاء وضمها فى اللغة الفُصحى) . وهى اللغة الأولى.

والثانية: (بفتح القاف، وتشديد الطاء مكسورة على أصل التقاء الساكنين) .

والثالثة: (إتباع القاف للطاء فى الضم) . **والرابعة:** (تخفيف الطاء مع الضّم) .

والخامسة: (تخفيف الطاء مع السكون) .

وهى في اللغات الخمس ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان ملازم للنفى. تقول :

« هذا الشيءُ ما فعلتُه قَطّ ».

أى: لم يصدر مِنّى فِعْلُه فى جميع أزمنة الماضى. واشتقاقُها: من القَطّ، وهو القَطْع.

« فمعنى ما فعلتُه قَطّ »: ما فعلتُه فيما انقطع من عُمري؛ لانقطاع الماضى عن الحال والاستقبال، فلا تستعمل إلا فى الماضى.

من لحن العامة:

وقول العامّة: «**لا أفعله قَطّ**» لحن؛ أى: خطأ؛ لأنهم استعملوها فى المستقبل، وذلك مخالف للوضع، والاشتقاق. وسماه «**لحنا**»؛ لما فيه من تغير المعنى.

يقال للمخطئ : «**لاحن**»؛ لأنه يعدِل بالكلام عن الصواب[1].

---

(١) جاء فى المعجم الوسيط: «قَطّ» لها ثلاث أحوال: **الأولى**: أن تكون ظرف زمان لاستغراق الماضى [وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة] وتختصّ بالنفى، يقال: ما فعلت هذا قَطُّ فيما مضى وانقطع.

والثانية : أن تكون بمعنى حَسْب: أى كافٍ. [وهذه بفتح القاف وسكون الطاء] وقلّما تذكر غير مقرونةٍ بالفاء، يقال: أَعْطِنى درهما فقط.

والثالثة: أن تكون اسم فعل بمعنى يكفى، فتزداد نون الوقاية مع ياء المتكلم فيقال: قَطْنِى: كفانى: وقَطْك: كفاك.

[٢] عَوْضِ

الثانى: «**عَوْض**» (بفتح أوله، وإهماله، وسكون ثانيه، وتثليث آخره، وإعجامه) .

وهو ظرف لاستغراق ما يُسْتَقْبَلُ من الزمان غالبا. وسُمّى الزمانُ عَوْضاً؛ لأنه كلما ذهبت منه مُدّة عوضتها مُدّةٌ أخرى.

أو لأنه ؛ أى: الزمان، يعوض ما سلف منهم فى زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل!.

ملازمته للنفى:

وهو ملازم للنفى تقول أنت: «**هذا الشىء لا أفعلُه عَوْضُ**».

أى: لا يَصْدُر منه فعلُه فى جميع أزمنة المستقبل.

حكمه من حيث الإعراب والبناء:

[وهو مَبْنِىّ].

فإن أضفتَه أعربتَه، ونصبتَه على الظرفية فقلت: «**لا أفعله عوضَ العائضين**».

كما تقول: «**دهّر الداهرين**».

ورودها بمعنى قط:

ومن غير الغالب ما ذكره «**ابن مالك**» فى «**التسهيل**»[١] من أن «**عَوْض**» قد ترد للماضى فتكون بمعنى قط، وأنشد عليه قوله: فلم أرَ عَامًا عَوْضُ أكثر هلكا[٢]. وكذلك، أى: مثل «**عَوْض**» فى استغراق المستقبل: «**أبدًا**». **تقول فيها: ظرف لاستغراق ما يُسْتَقْبل من الزمان.**

الفرق بينها وبين عوض: إلا أنها لا تختصّ بالنفى، ولا تُبنى.

---

(١) حيث قال فى ص ٩٥ فى مجال حديثه عن الظروف: ومنها «قَطُّ» للوقت الماضى عموماً، ويقابله «عَوْضُ»، ويختصان بالنفى، وربما استعمل «قَطّ» دونه لفظا ومعنى، أو لفظاً لا معنى. وقد ترد «عوض» للمضى، وقد يضاف إلى «العائِضين» أو يضاف إليه فيُعْرب، ويقال قَطُّ، قُطُّ، وقَطْ، وقَطٌّ، وعَوْضُ وعَوضِ.

(٢) لم أعثر على هذا الشاهد فى التسهيل. ولعه مذكور فى حواشيه . هذا وقد لخصَ المعجم الوسيط الكلام عن عَوْضِ بقوله: إنها ظرف لاستغراق المستقبل مثل أبدا، إلا أنه مختصّ بالنفى.

وهو مُعْربٌ: إن أضيف كقولهم: «لا أفْعَلُهُ عَوْضَ العائضين».

ومبنى: إن لم يُضَفْ، وبناؤه على الضّمّ كَقَبْل أو على الكسر كـ «أمسِ» أو على الفتح كـ «أينَ». وقد يكون لاستغراق الماضى مثل قطُّ، تقول: ما رأيت مثله عوضِ.

[٣] أجَلْ

الثالث: مما جاء على وجه واحد: «**أَجَلْ**».

بسكون اللام، وفتح الهمزة والجيم.

ويقال فيها: «**بَجَل**» بالموَحّدة.

وهو حرف موضوع لتصديق الخبر، مثبتا كان الخبر أو منفيا.

يقال فى الإثبات: « **جاء زيد** ». وفى النفى: «**ما جاء زيد**».

فتقول فى جواب كل منهما تصديقا للخبر: «**أجل**». أى: صدقت.

هذا قول الزمخشرى، وابن مالك، وجماعة.

وقال المصنف فى المغنى: إنها كنعم. فتكون:

(١) حرف تصديق بعد الخبر.

(٢) ووعدٍ بعد الطلب.

(٣) وإعلامٍ بعد الاستفهام[١]

فتقع بعد نحو:

«ما قام زيد». و«اضرب زيدا». و«أقام زيد؟».

وقيد «**المالَقِي**» الخبر بالمثبت، والطلب بغير النهي[٢].

وقيل: لا تقع بعد الاستفهام.

وعن الأخفش: وهى بعد الخبر أحسن من «**نعم**» .

و«نعم» بعد الاستفهام أحسن منها . اهـ

---

(١) جاء فى المعجم الوسيط: أجَلْ: حرف جواب كـ«نعم»، يكون تصديقاً للخبر، وإعلانا للمُستَخبر، ووعداً للطالب.

(٢) المالَقِى بفتح اللام على الصواب - كما فى الشرح- نسبة «لمالَقة»: مدينة بالأندلس: قال وحى زاده: هو: يحيى بن على بن أحمد النحوى الأديب: قرأ على الكندى النحوى، وأقرأ الناس القرآن، وله شعر حسن، وكان لطيف الأخلاق، ولد سنة سبع أو ثمان وسبعين وخمسمائة ومات غُرة جمادى الأولى سنة أربع وستمائة. ذكره الذهبى ا هـ.

والذى فى حاشية الحافظ السيوطى: أنه صاحب رصف المبانى، واسمه «أبو جعفر بن عبد النور بن رشيد المالقي» أحد شيوخ أبى حيان. [ا ه: حاشية الأمير على المغنى].

[٤] بَلَى

الرابع مما جاء على وجه واحد: «**بَلَى**».

وهو حرفٌ موضوع لإيجاب الكلام المنفي؛ أى: لإثباته.

وتختصّ بالنفى، وتفيد إبطاله:

(أ) مجرداً كان النفى عن الاستفهام نحو: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧].

فبلى هنا: أثبتت البعث المنفيّ، وأبطلت النفى.

«ب» أو كان النفْى مقرونا بالاستفهام الحقيقى نحو:

«أليس زيد بقائم؟»؛ فيقال: بلى. أى: بلى هو قائم.

« ج » أو التوبيخى نحو:

﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْۚ بَلَىٰ ﴾ [الزخرف: ٨٠]. أى: بلى نسمع.

« د » أو التقريرى نحو:

﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

أى: بلى. أنت ربنا.

أَجْروا النفى مع التقريرى مجرى النفى المجرد.

فلذلك قال ابن عباس[١]: «**لو قالوا: نعم؛ لكفروا**».

ووجهه: أن «**نعم**» لتصديق الخبر بنفى أو إثبات»[٢].

[النوع الثانى ما جاء من هذه الكلمات على وجهين] :

(هو: إذَا) بغير تنوين:

فتارة يقال فيها: (ظرف مُستَقْبَلٌ خافض لشرطه منصوب بجوابه) غالبا فيهن:

وذلك فى نحو: «**إذا جاء زيد أكرمتك**»

---

(١) ابن عباس: عبد الله بن العباس بن عبد المطلب ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الصحيح أن النبى صلى الله عليه وسلم ضمه إليه وقال: «اللهم علمه الحكمة» وكان يقال: حبر العرب.

(٢) وجاء فى المعجم الوسيط: «بلى»: حرف جواب، يجاب به النفى خاصة، ويفيد إبطاله سواء أكان هذا النفى مع استفهام، أم دونه مثل: ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ﴾ [التغابن: ٧].

و: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝ قَالُواْ بَلَىٰ ﴾ [الملك: ٩]. و: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

«فإذا» : ظرف للمستقبل مضاف، و«جاء زيد»: مضاف إليه و«أكرمتك»: جواب إذا جاء زيد.

وفعل الجواب وما أشبهه هو الناصب لمحل «**إذا**».

فإذا «**متقدمة**» من «**تأخير**». والأصل: أكرمتك إذا جاء زيد.

ومن غير الغالب .

(١) أن تكون إذا للماضي- كما سيأتي-

(٢) وأن تكون لغير الشرط. نحو: ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ [الشورى: ٣٧].

«١» فلا يكون لها شرط ولا جواب.

«٢» ولا تضاف لما بعدها. والتقدير: هم يغفرون وقت غضبهم.

«٣» وتُنْصَبُ: بما لا يكون جواباً- تقدم عليها أو تأخر عنها-

الفرق بين تعريف المصنف وتعريف غيره:

وهذا التعريف الذى ذكره المصنف: أنفع معنى، وأرشق عبارة، وأوجزها لفظا من قول المعربين: «إنها ظرف لما يستقبل من الزمان، وفيه معنى حرف الشرط غالبا» .

أمّا أنه أنفع؛ فلما فيه من بيان عمل «**إذا**»، والعامل فيها، وتسمية ما يليها شرطاً، وتاليه جوابا. وعبارتهم لا تفيد ذلك.

وأما أنه أرشق وأوجز فظاهر.

إذا الشرطية، وإذا الفجائية:

وتخصّ «**إذا الشرطية**» هذه بالدخول على الجملة الفعلية عكس الفُجائيّة- على الأصح فيهما- نحو:

﴿ فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ ﴾ [الرحمن: ٣٧].

وأما نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق: ١].

مما دخلت فيه على اسم فمحمول عند جمهور البصريين على إضمار الفعل، ويكون الاسم الداخلة عليه فاعلا بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، والتقدير: «**إذا انشقّت السماء انشقت**».

مثل: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾ [النساء: ١٢٨].

فامرأة فاعل بفعل محذوف، على شرطية التفسير والتقدير: «**وإن خافت امرأة خافت**».

فقاس الشرط غير الجازم على الشرط الحازم فى دخوله على الاسم المرفوع بفعل محذوف.

وهذا القياس إن كان لمجرد التنظير فظاهر[1] وإن كان للاستدلال ففيه نظر؛ لأن شرط المقيس عليه أن يكون مما اتفق عليه الخصمان.

والخلاف ثابت فى «**إنْ**» أيضا.

والمخالف فى ذلك الأخفش، والكوفيون؛ فإنهم يجيزون دخول «**إن**» و«إذا» الشرطيتين على الأسماء.

«**فامرأة**» عندهم مبتدأ، و«خافت» خبره.

أو فاعل بالمذكور عند الكوفيين، أو المحذوف عند الأخفش.

خروج إذا عن المستقبل:

وقد تخرج «**إذا**» عن المستقبل، وتستعمل ظرفا للماضى مطلقا، وللحال بعد القسم.

فالأول- نحو: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١].

والثاني- نحو: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١].

عندما تفيد المفاجأة:

وتارة يقال فيها: «**حرف مفاجأة**»؛ فلا تحتاج إلى جواب. وتختص بالدخول على الجمل الاسمية على الأصح- نحو: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ لِلنَّـٰظِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٨].

فهى: مُبْتَدأ. وبيضاءُ: خَبَرُهُ.

وقد تليها الجملة الفعلية إذا كانت مصحوبةً بقد نحو: «**خرجت فإذا قد قام زيد**» حكاه الأخفش عند العرب.

الفاء الداخلة عليها:

واختُلِفَ فى الفاء الداخلة عليها:

فقال المازني[2]: زائدة. وقال الزّجاج: دخلت للربط كما فى جواب الشرط.

---

(١) يقال: ناظر الشيء بالشيء: جعله نظيرًا له. ومثله نظّره تنظيرا.

(٢) المازنى هو: أبو عثمان بكر بن عثمان المازنى أستاذ المُبَرِّد مات سنَة ٢٤٩ وقيل سنة ٢٣٦. ترجمته فى طبقات الزبيدى: ١٤٣، ومعجم الأدباء ٧:١٠٧، وإنباه الرواة: ١-٢٤٦.

الاختلاف فى حقيقة إذا الفجائية:

واختلف فى حقيقة «**إذا الفجائية**»: هل هى حرف أو اسم؟

وعلى الاسمية: هل هى ظرف مكان، أو ظرف زمان؟

أقوال ثلاثة:

١- ذهب إلى الأول الأخفش والكوفيون واختاره ابن مالك.

٢- وإلى الثانى ذهب المبرد والفارسى وأبو الفتح بن جِنّى، وعُزِىَ إلى سيبويه واختاره ابن عُصفور.

٣- وإلى الثالث الزجاج، والرياشي[١]، واختاره الزمخشرى. والصحيح الأول، ويشهد له قولهم:

«**خرجت فإذا إنَّ زيداً بالباب**» بكسر إن فلو كانت «**إذا**» ظرف مكان أو زمان لاحتاجت إلى عامل يعمل فى محلها النصب، و«إنّ» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها. وإذا بطل أن تكون ظرفا تعين أن تكون حرفا.

مواضع كل من الشرطية والفجائية:

ولكل من «**إذا**» الشرطية والفجائية مواضع تخصهما، وقد اجتمعا فى قوله تعالى:

﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ [الروم: ٢٥].

فإذا الأولى: شرطية، وَلِيَتْها جملة فعلية.

والثانية: فجائية، وَلِيَتْها جملة اسمية.

النوع الثالث ما جاء من الكلمات على ثلاثة أوجه وهو سبعة

إحداها- «**إذْ**»،[٢] فيقال فيها: ظرف لما مضى من الزمان غالبا.

---

(١) الرياشى: هو أبو الفضل عباس بن الفرج مولى محمد بن سليمان بن على الهاشمى. ورياش رجل من جذام كان أبو عباس عبداً له فبقى عليه نسبه إلى رياش.

كان يجيء إلى أبى العباس المبرد فى قَدْمةٍ قَدِمها من البصرة، وقد لقيه أبو العباس «ثعلب»، وكان يفضله ويقدمه. ومات سنة سبع وخمسين ومائتين بالبصرة قتله الزنج.

(٢) جاء فى المعجم الوسيط «إذَا»: كلمة مبنية على السكون تأتى لمعنيين:

[١] فتكون حرفا للمفاجأة، مثل: خرجت فإذا المطر، أو فإذا البرد شديد: أى خرجت ففاجأنى المطر أو شدة البرد. ولا تجيء فى أول الكلام، وتختص بالدخول على الجملة الاسمية ويحذف خبر المبتدأ معها كثيرا.

وتدخل على الجملتين: الاسمية والفعلية[1].

والأولى نحو: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦].

والثانية نحو: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦].

ومن غير الغالب أنها تستعمل للمستقبل نحو:

﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ * إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِيٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠-٧١].

«فإذ» هنا بمعنى «**إذا**»؛ لأن العامل فيها فعل مستقبل.

(٢) ويقال فيها تارة: «**حرف مفاجأة**» إذا وقعت بعد بينا أو بينما:

فالأول- كقولك:

= ويذهب بعض اللغويين إلى أنها اسم لا حرف، وهى ظرف زمان أو ظرف مكان للجملة التى بعدها، أو خبر مقدم للمبتدأ إذا حذف خبره.

[٢]وتكون أداةً للشرط والجزاء فى المستقبل، فتختص بالدخول على الجمل الفعلية، ويكون فعلا الشرط والجواب بعدها مرفوعين، مثل:

*** وإذا تُـرَدُّ إلـى قـلـيـل تَـقْـنَـعُ ***

وقد يجزم بها الفعل نادراً «فى الشعر» مثل قوله:

*** وإذا تُـصِـبْـك خَـصَـاصَـةٌ فـتَـجَـمَّـلِ ***

وتعرَب «ظرف زمان فى محلّ نصْب بجواب الشرط ، وهى مضافة إلى جملة الشرط. وقد كنا فى بدء العهد بالإعراب نحفظ: «إذا ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه:

وتدخل أحيانا على الأسماء المرفوعة، فى مثل:﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق:١] فيكون المرفوع بعدها فاعلا لفعل محذوف يفسره الفعل الذى بعده. ويجوز الأخفش أن يكون الاسم المرفوع بعدها مُبتدَأ وما بعدها خبر.

(١) وجاء فى المعجم الوسيط ما يأتى: «إذ» كلمة مبنية على السكون ؛ تكون:

ظرفا لحَدَث ماض، وتضاف إلى جملة فعلية ماضوية أو مستقبلة، أو إلى جملة اسمية، ففى التنزيل العزيز: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠].

وقد تحذف الجملة فيعوض عنها بتنوين «إذ» وتكسر، مثل قوله تعالى : ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ * وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٣ - ٨٤].

وحرفا للتعليل مثل: «ضربته إذْ أساء». وقول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتَهم إذْ هُمْ قريش، وإذ ما مثلهم بَشَرُ

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: ١١].

وتكون حرفا للمفاجأة، وهى الواقعة بعد «بينا» أو «بينما» نحو قولهم:

*** فـبَـيْـنَـمَـا الـعُـسْـر إذْ دارت مـيـاسـيـر ***

* بَـيْـنَـا أنـا فـى ضـيـق إذ جـاء الـفـرج! *

والثاني- كقوله:

استـقـدرِ الـلـه خـيـراً وارضَـيَـنّ بـه فـبـيـنـمـا الـعُـسْـر إذ دارت مـيـاسـيـر

وهل هى ظرف زمان، أو مكان، أو حرف بمعنى المفاجأة، أو حرف زائد للتوكيد؟

أقوال.

(٣) ويقال فيها تارة: حرف «**تعليل**» (بالعين) .

كقوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩].

أى: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم فى العذاب لأجل ظلمكم فى الدنيا.

وهل هى حرف بمنزلة «**لام التعليل**» أو «**ظرف**» والتعليل مستفاد من قوة الكلام؟ قولان.

وقد تحذف الجملة فيعوض عنها بتنوين «**إذ**» وتكسر، مثل قول الله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ * وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٣-٨٤].

ومثال مجيئها للتعليل : «**ضربته إذ أساء**». وقول الفرزدق:

فـأصـبـحـوا قـد أعـاد الـلـه نـعـمـتَـهـم إذْ هُـمْ قـريـش، وإذْ مـا مـثـلـهـم بـشـر

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: ١١].

٢ - [لَمّا]

الثانية من الكلمات التى جاءت على ثلاثة أوجه «**لَمَّا**»[١] بفتح اللام وتشديد الميم.

---

(١) ذكر المعجم الوسيط هذه الاستعمالات الثلاثة بقوله لمّا على ثلاثة أوجه:

(الوجه الأول): أن تختصّ بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضيا كلم، إلا أنها تفارقها فى خمسة امور: أحدها: أنها لا تقترن بأداة شرط، فلا يقال: إن لما تقم، و«لَمْ» تقترن بها، وفى التنزيل العزيز: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ﴾ [المائدة: ٦٧].

والثانى: أن منفيها مستمر النفى إلى الحال كقول المعزّق العبدي

فـإن كـنـتُ مَـأكـولا فـكـن خَـيـر آكـلٍ وإلا فـأدركـنـى ولَـمَّـا أُمَـزّقِ

ومَنْفِيُّ «لم» يحتمل الاتصال، ومنه فى التنزيل العزيز: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤].

والانقطاع كما فى التنزيل: ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]. ولهذا جاز لم يكن ثم كان، ولم يجز: «لما يكن ثم كان» بل يقال: لما يكن، وقد يكون.

الثالث: أن منفى «لما» لا يكون إلا قريبا من الحال، ولا يشترط ذلك فى منفى «لم» تقول: «لم يكن ذلك الرجل فى العام الماضى مقيما، ولا يجوز «لما يكن».

[١] فيقال فيها فى نحو:

«لما جاء زيد جاء عمرو» حرف وجود لوجود. فوجود مجيء عمرو لوجود مجيء زيد.

وتختص بالدخول على الفعل الماضى على الأصح.

أهى حرف أم ظرف؟

وكونها «**حرفا**» هو مذهب «**سيبويه**».

وذهب «**الفارسي**» ومتابعوه «**كابن جني**» أنها «**ظرف للزمان**» بمعنى حين.

فالمعنى فى المثال: حين جاء زيد جاء عمر؛ فيقتضى مجيئهما فى زمن واحد، وهو غير لازم.

[٢] وتارة يقال فيها إذا دخلت على المضارع فى نحو: ﴿ بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ﴾ [ص: ٨].

حرف جزم لنفى حدث المضارع وقلبه؛ أى: قلب زمنه ماضيا متصلا نفيه بالحال، متوقَّعاً ثبوته فى الاستقبال.

ألا ترى أن المعنى فى المثال: «**أنهم لم يذوقوه**» أى العذاب إلى الآن، وأن ذوقَهم له متوقّع فى المستقبل.

[٣] وتارة يقال فيها حرف استثناء بمنزلة إلا الاستثنائية فى لغة «**هذيل**»[(١)]؛ فإنهم يجعلون «**لمَّا**» بمنزلة «**إلا**» فى قولهم: «أنشدك اللهَ لمَّا فعلتَ كذا». أى: ما أسألك إلا فِعلك كذا.

ومنه؛ أى: من مجيء «**لما**» بمعْنى «**إلا**» قوله تعالى:

= الرابع: أن منفيّ «لما» متوقع ثبوته، بخلاف منفى «لم» ألا ترى أن معنى ﴿ بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ﴾ [ص:٨]. أنهم لم يذوقوه إلى الآن، وأن ذوقهم له متوقع.

الخامس: أن منفيّ «لَمّا» جائز الحذف لدليل كقوله:

*** فـجـئـت قـبـورَهـم بـدءًا ولـمـا ***

أى: ولما أكن بدءًا قبل ذلك؛ أى: سيدًا. ولا يجوز: وصلت إلى بغداد، ولم، تريد: ولم أدخلها.

(الوجه الثاني): أن تختص بالماضى، فتقتضى جملتين: وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما. نحو: لما جاءنى أكرمته: ويقال فيها حرف وجود لوجود؛ وبعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب، وقيل: هى ظرف بمعنى «حين».

(الوجه الثالث): أن تكون حرف استثناء بمعنى إلا، فتدخل على الجملة الاسمية، وفى التنزيل العزيز: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [الطارق: ٤]، فيمن شدد الميمَ.

وعلى الماضى لفظا لا معنى، نحو: «أَنْشُدُك اللهَ لمَّا فعلت». أى ما أسألك إلا فِعلَك.

(١) هذيل بن مُدْركة بن الياس بن مُضَر أبو حَيٍّ من مُضَر.

﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]. فى قراءة التشديد:

وهى قراءة «**ابن عامر**» و«عاصم» و«حمزة» و«أبى جعفر».

ألا ترى أن المعنى: «**ما كل نفس إلا عليها حافظ**» و«إن» نافية، و«لما» فيه بمعنى «**إلا**».

ولا التفات إلى إنكار الجوهري[1] ذلك حيث قال: إن «**لما**» بمعنى «**إلا**» غير معروف فى اللغة وسبقه إلى ذلك الفرّاء وأبو عبيدة.

وما قاله المصنف حكاه «**الخليل**»، و«**سيبويه**» و«**الكسائي**»[2].

ومن حَفِظَ حُجّةٌ على من لم يحفظ، والمثبت مُقَدّم على النافى.

٣ - [نعم] :

الثالثة من الكلمات التى جاءت على ثلاثة أوجه: «**نَعَم**» بفتحتين.

(١) فيقال فيها: «**حرف تصديق**»: إذا وقعت بعد الخبر المثبت نحو: قام زيد، والخبر المنفى نحو: ما قام زيد.

(٢) ويقال فيها: «**حرف إعلام**». إذا وقعت بعد الاستفهام نحو: «**هل قام زيد؟**».

(٣) ويقال فيها: «**حرف وعد**»: إذا وقعت بعد الطلب نحو أن يقال لك: «**أَحْسِنْ إلى فلان**» فتقول: «**نعم**».

ومن مجيئها أيضا للإعلام بعد الاستفهام قوله تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾ [الأعراف: ٤٤]. وهذا المعنى، وهو مجيء «**نعم**» للإعلام: لم ينبه عليه «**سيبويه**»؛ فإنه قال: نعم. عِدَةٌ وتصْديق، ولم يزد على ذلك[3].

---

(١) الجوهرى: هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى المتوفّى فى حدود سنة ٤٠٠هـ وضع كتابه المسمّى بالصحاح على ترتيب الجمهرة لابن دريد على حروف المعجم.

(٢) الخليل بن أحمد الفراهيدى كان الغاية فى استخراج مسائل النحو، وتصحيح القياس فيه.

وهو أول من استخرج العروض، وحصر أشعار العرب بها وعمل أول كتاب «العين» المعروف الذى به يتهيأ ضبط اللغة وكان من الزهاد فى الدنيا المنقطعين إلى العلم، ويروى عنه أنه قال: إن لم تكن هذه الطائفة - يعنى أهل العلم - أولياء الله، فليس لله ولى. والخليل أستاذ سيبويه، وعامة الحكاية فى كتاب سيبويه عن الخليل. وكلما قال سيبويه: وسألته. أو «قال» من غير أن يذكر قائله، فهو الخليل. وتوفى سنة ١٦٠ هـ. والكسائي إمام النحو الكوفي وتوفى سنة ١٨٣ هـ وقيل: سنة ١٩٨ هـ.

(٣) جاء فى المعجم الوسيط (نعم) : حرف جواب، ويكون:

تصديقا للمخبِر فى جواب الخبر فى نحو: «الظلم مرتعه وخيم».

ووعدًا للطالب فى جواب الأمر أو النهى فى نحو: «افعل» ، و«لا تفعل».

وإعلامًا للسائل فى جواب الاستفهام فى نحو: «هل أديتَ الأمانة؟».

٤ - [إِي]

الرابعة ما جاء على ثلاثة أوجه: «**إِي**» بكسر الهمزة وسكون الياء المخففة. وهى حرف جواب بمنزلة «**نعم**»:

(١) فتكون لتصديق الخبر. (٢) ولإعلام المستخبر. (٣) ولوعد الطالب.

فتقع بعد نحو: قام زيد، وما قام زيد، وهل قام زيد، واضرب زيداً.

كما تقع نعم بعدها؛ هذا مقتضى التشبيه[١].

رأى ابن الحاجب[٢]:

وزعم ابن الحاجب أنها إنما تقع بعد الاستفهام خاصة إلا أنها تفارق نعم من حيث كونها تختص بالقسم بعدها نحو: ﴿وَيَسْتَنْبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ﴾. ﴿قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣].

٥ - [حَتّى]

الخامسة مما جاء على ثلاثة أوجه: «**حَتّى**»:

فأحد أوجهها: أن تكون جارّة:

[١] فتدخل على الاسم الصريح الظاهر، فتكون بمعنى «**إلى**» فى الدلالة على انتهاء الغاية نحو: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [الذاريات: ٤٣].

وهل مجرورها داخلٌ فيما قبلها: أو خارج عنه، أو داخل تارة وخارج أخرى؟

أقوال:

(أ) ذهب سيبويه، والمبرد، وأبو بكر[٣]، وأبو على إلى الأول[٤].

---

(١) وجاء فى المعجم الوسيط: إى: حرف جواب بمعنى نعم. ويقع قبل القسم نحو ﴿وَيَسْتَنْبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ۖ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ﴾ [يونس: ٥٣].

(٢) ابن الحاجب: وهو جمال الدين أبو عمرو عثمان بن أبى بكر بن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٠ هـ.

وكان ابن الحاجب أول فقيه جمع بين فقه المالكية فى مصر وفقه المالكية فى بلاد المغرب.

وكان أول نحوى فى مصر نزع بالنحو نزعة فلسفية لم تكن تتفق تماما والبيئة المصرية التى نشأ فيها. وله «الكافية» فى النحو و«الشافية» فى الصرف. قال عنه السيوطى : «ومصنفاته فى غاية الحسن».

(٣) أبو بكر بن السراج الذى أخذ عن المبرد، وإليه انتهت رياسة النحو بعده، وأخذ عنه الزجاجى، والفارسى والرمانى. مات سنة ٣١٦هـ. وترجمته فى طبقات الزبيدى ١٢٢. ونزهة الألبا: ٣١٣، ومعجم الأدباء ١٨:١٩٧ وإنباه الرواة ٣:١٤٥.

(٤) : أبو على الصَفّار: هو إسماعيل بن محمد بن إسماعيل صاحب المبرد عاش بين سنة ٢٤٧-٣٤١ه: وكان قد تصدر لإقراء الأدب ببغداد.

(ب) وذهب أبو حيان وأصحابه إلى الثانى.

(ج) وذهب ثعلب وصاحب الذخائر إلى الثالث.

[٢] وتدخل على الاسم المؤول من أَنْ حال كونها مضمرة وجوبا ، ومن الفعل المضارع، وهى فى ذلك على وجهين:

(١) فتكون تارة بمعنى «**إلى**» نحو قوله تعالى: ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ [طه: ٩١].

الأصل فى التقدير:

«حتى أن يرجعَ» بأن والفعل المضارع، أى: إلى رجوعه، بتأويل المصدر من أن والفعل، أى إلى زمان رجوعه، بتقدير «**زمان**»؛ وذلك لأن الرجوعَ لا بدّ له من زمان يكون حصوله فيه، إلا أن دلالة المصدر على الزمان التزامية، ودلالة الفعل المؤول منه المصدر على الزمان وضعية.

(٢) وتارة تكون حتى بمعنى «**كى التعليلية**» نحو قولك للكافر: «**أَسْلِمْ حتى تدخلَ الجنة**». أى كى تدخلها، أى: لأجل دخولها.

وقد تكون «**حتى**» فى الموضع الواحد تحتملهما ؛ أى المعنيين: معنى «**إلى**» ومعنى «**كي**». كقوله تعالى: ﴿ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ [الحجرات: ٩] يحتمل أن يكون المعنى على الغاية، أو على التعليل. أى: إلى أن تفيء، أو كى تفيء والغالب أنها لا تكون لغير ذلك.

رأى ابن هشام الخضراوى وابن مالك:

وزعم «**ابن هشام الخضراوي**[١]»، وتبعه «**ابن مالك**»: أنها؛ أى: حتى تكون بمعنى «**إلا الاستثنائية**» كقوله:

ليس العطاءُ من الفضولِ سماحةً حتى تجودَ وما لديك قَليلُ[٢]

---

(١) الخَضْراويّ: نسبة إلى الجزيرة الخضراء الأندلس؛ فمن ثم يقال الأندلسيّ.

(٢) البيت للمقنّع الكِنديّ وقبله:

ذهب الشبابُ فأين تذهَبُ بعدَه نزلَ المشيبُ وحان منك رَحِيلُ

كان الشبابُ خفيفةً أيّامُه والشيبُ مَخْمَلُه عليك ثقِيلُ

قال الشارح: ويمكن للغاية، أى: تنتفى عنك السماحة إلى أن تجود. **والتعليل**: أى أحكم عليك بنفى السماحة لأجل أن تجود، ولا يخفى ما فيهما من التكلف، فلذا أعرض عنه المصنف إلى الاستثناء، يعنى: المنقطع.

أى: إلا أن تجودَ. وهو؛ أى: «**إلا أن تجودَ**» استثناء منقطع؛ لأن الجود فى حالة قلة المال ليس من جنس المستثنى منه وهو: العطاء فى حال الكثرة.

قال الدماميني[1]، وتبعه الشُّمُنّى[2]:

وتحتمل الغاية احتمالا مرجوحاً بأن يكون المعنى أن انتفاء كون عطائك معدوداً من السماحة ممتدٌّ إلى زمن عطائك فى حالة قلة مالك.

فإذا أعطيت فى تلك الحالة تثبت سماحتك. ا.هـ.

والوجه الثانى من أوجه حتى:

أن تكون حرف عطف- خلافاً للكوفيين- تفيد مطلق الجمع من غير ترتيب، ولا معية- على الأصح- كالواو فى ذلك.

إلا أن المعطوف بها أى: بِحتّى مشروط بأمرين[3]:

(١) أحدهما- أن يكون بعضا من المعطوف عليه، إمّا حقيقة أو حكما كما سيأتى.

(٢) والثاني- أن يكون المعطوف بها غاية له أى للمعطوف عليه فى شىء كالشرف، نحو قولك: «**مات الناسُ حتى الأنبياءُ**».

فإن الأنبياء- عليهم الصلاة والسلام- هم المعطوف بحتى، وهم غاية الناس فى شرف المقدار، بالنسبة إلى كمال النوع الإنسانى وعكسه كالدناءة نحو قولك: «**زَارنى الناس حتى الحجامون**».

فالحجامون هم المعطوف بحتى، وهم غاية الناس فى دناءة المقدار.

وكالقوة والضعف، كما قال الشاعر:

قهرناكم حتى الكماة فأنتمُ تهابوننا حتى بَنينَا الأصاغرا

فالكُماةُ: جمع كَمِيّ، وهو البطل من الكم وهو الستر؛ لأنه يستر نفسه بالدرع

---

(١) ابن الدمامينى هو: بدر الدين محمد بن أبى بكر بن عمر الاسكندرانى صنف حاشية على مغنى اللبيب .

(٢) الشُّمُنِّى هو: أحمد بن محمد الشمنى القسطنطينى الأصل أبو العباس محدث مفسر نحوى ولد بالأسكندرية ومات فى القاهرة ٨٧٢ هـ من كتبه شرح المغنى لابن هشام.

(٣) قال فى تهذيب التوضيح. والعطف بها قليل، وله أربعة شروط:

أحدها: كون المعطوف اسما. الثانى: كونه ظاهرا، فلا يجوز قام الناس حتى أنا. الثالث: كونه بعضاً من المعطوف عليه إما بالتحقيق أو بالتأويل، أو شبيها بالبعض وضابطه: أنه إن حسن الاستثناء المتصل حسُن دخول حتى، والرابع كونه غاية فى زيادة حِسّيّة أو فى نقص.

والبيضة[1].

فالكُماة غاية فى القوّة، والبنون غاية فى الضعف.

وتقول فى البعض الحقيقى: «**أكلت السمكةَ حتى رأسَها**» وفى البعض الحكمى: أعجبتنى الجاريةُ حتى كلامُها»، لأن الكلامَ فى عدم استقلاله بنفسه، واحتياجه إليها كجزئها، لما بينهما من التعلق الاشتمالى.

ويمتنع أن تقول: أعجبتنى الجاريةُ حتى ولدُها».

لأن الولَد مستقلٌ بنفسِه، وغيرُ قائم بها، وفى تمثيله للثانى قيل الأول لف ونشر غير مرتب.

والضابط: و»هو أمر كلى منطبق على جزئياته» أن يقال:

«**ما صحّ استثناؤُه مِمَّا قبلَه على الاتّصال، صَحّ دخولُ حتى عليه**».

«**وما لا يصح استثناؤُه مما قبله فلا يصح دخول حتى عليه**». ألا ترى أنه يصحُّ أن يقالَ: «**أعجبتنى الجاريةُ، إلا كَلامَها**».

ويمتنع «إلا ولدها»؛ لعدم دخوله فيها.

والوجه الثالث من أوجه حتى: أن تكون حرف ابتداء على الأصح؛ فتدخل على ثلاثة أشياء:

(١) على الجملة الفعلية المبدوءة بالفعل الماضى نحو قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ عَفَواْ ﴾ [الأعراف: ٩٥].

(٢) وعلى المبدوءة بالفعل المضارع نحو قوله تعالى: ﴿ وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ [البقرة: ٢١٤]، فى قراءة من رفع «يقولُ» . وهو «**نافع**».

(٣) وعلى الجملة الاسمية كقوله: « وهو جرير » **حتى ماءُ دجلَةَ أشكلُ**. وقد تقدم.

وقيل: هى مع الفعليةِ المُصدَّرَةِ بالفِعْل الماضى جارّة ، وَأَنْ بعدها مُضْمَرة؛ والتقدير فى «**حتى عَفَوْا**»: حتى أن عَفوا كذا قال «**ابن مالك**».

قال المصنف فى المغنى: « ولا أعرف له فى ذلك سلفاً، وفيه تكلف إضمار من غير ضرورة » .

---

(١) فقد اجتمعت فى هذا البيت الغايتان: الزيادة والنقص. والبيضة: الخوذة.

وقد مضى خلاف الزجّاج وابن دُرُسْتُوَيْه فى الكلام على الجملة الابتدائية[1].

وتكون بمعنى كى إذا وقعت قبل المضارع المستقبل، وفى التنزيل العزيز: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢١٧].

وقد ترد بمعنى «**إلا**» كقول الشاعر:

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجودَ وما لديك قليل

وقولهم: «**حَتّام**» أصله حَتّى ما، حذفت ألف ما الاستفهامية تخفيفاً، ومعناه: إلى متى؟

٦ - [كلا] الكلمة السادسة مما جاء على ثلاثة أوجه:

«**كَلاّ**» (بفتح الكاف وتشديد اللام[2])

(١) فيقال فيها تارة: «**حرف رَدْع وزجْر**»:

وهو قول «**الخليل**»، و»سيبويه»، وجمهور البصريين.

كالتى فى نحو قوله تعالى: ﴿ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ * كَلَّآ ﴾ [الفجر: ١٦-١٧].

-أى: انْتَهِ وانْزَجِرْ عن هذه المقالة التى هى الإخبار بأن تقدير الرزق، أى: تضييقه إهانة؛ فقد يكون كرامة؛ لتأديته إلى سعادة الآخرة.

(٢) ويُقال فيها تارة «**حرفُ جواب وتصديق**» بمنزلة «**إي**» (بكسر الهمزة وسكون الياء).

---

(١) وجاء فى المعجم الوسيط:

«حتى» حرف يكون جارًّا مثل إلى فى انتهاء الغاية نحو: ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ [القدر: ٥].

وعاطفة للغاية نحو: قدم الحُجّاج حتى المشاةُ.

ويكون للابتداء يستأنف به ما بعده، كقول الشاعر: * **فوا عجبا حتى كليب تسبني** *

وتكون بمعنى كى إذا وقعت قبل المضارع المستقبل، وفى التنزيل العزيز:

﴿ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢١٧].

وقد ترد بمعنى «إلا» كقول الشاعر:

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل

وقولهم: «حَتّام» أصله حَتّى ما؟ حذفت ألف ما الاستفهامية تخفيفاً، ومعناه: إلى متى؟

(٢) جاء فى المغنى: وهى مركبة عند ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية وإنما شددت لامها لتقوية المعنى، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين. وعند غيره هى بسيطة. وهى عند الخليل وسيبويه والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر حتى إنهم يجيزون الوقوف عليها والابتداء بما بعدها.

وحتى قال جماعة منهم: متى سمعت «كلا» فى سورة فاحكم بأنها مكية، لأن فيها معنى التهديد والوعيد ، والوارد منها فى التنزيل ثلاثة وثلاثون موضِعًا. كلها فى النصف الأخير ورأى الكسائى وأبو حاتم ومن وافقهما أن معنى الردع والزجر ليس مستمرا فزادوا فيها معنى ثانيا يصح عليه أن يوقف دونها، ويبتدأ بها ثم اختلفوا فى تعيين المعنى على ثلاثة أقوال: بمعنى حقا.. أو بمعنى ألا الاستفتاحية.. حرف جواب بمنزلة إى ونعم.

وهو قول الفَرّاء، والنَّضْر بن شميل[1] فى نحو: ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾ [المدّثر: ٣٢].

والمعنى: إى: والقمر.

(٣) ويقال فيها تارة: «**حرف بمعنى حَقًّا أو أَلاَ (بفتح الهمزة واللام المخففة) الاستفتاحية**». على خلافٍ فى ذلك نحو: ﴿كَلَّآ لَا تُطِعْهُ﴾ [العلق: ١٩].

فالمعنى على الأول: حَقًا لا تُطِعْه.

وهو قول «**الكسائي**»، و«ابن الأنباري»[2] ومن وافقهما.

وعلى الثانى: أَلاَ تُطِعْه. وهو قول «**أبى حاتم**»[3] و«**الزّجّاج**».

والصواب: الثانى، وهو أنها للاستفتاح؛ لكسر همزة إنّ بعدها فى نحو:

﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾ [العَلَق: ٦]. كما تكسر بعد «**ألاَ**» الاستفتاحية فى نحو:

﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [يونس: ٦٢].

ولو كانت بمعنى «**حقًّا**» لفتحت الهمزة بعدها كما تفتح بعد حَقًّا كقوله:

* أحقًّا أنّ جيرتَنا استقلّوا *

بفتح الهمزة. ويُدْفع بأنه إنما لم تفتح همزة «**إنّ**» بعد «**كلاّ**» إذا كانت بمعنى «**حقا**» ؛ لأنها حرف لا يصلح للخبرية صلاحيةَ «**حقا**»[4] لها.

إذا لم يسبقها فى القول ما يقتضى الزجر. أو النفى.

---

(١) النّضر بن شُمَيْل أحد الرواة والقراء .

(٢) ابن الأنبارى أبو بكر محمد بن القاسم النحوى المعدود فى حُفاظ الحديث، ومصنف التصانيف الكثيرة توفى ببغداد سنة ٣٢٨ هـ.

(٣) أبو حاتم السجستانى سهل بن محمد بن عثمان من كبار اللغَويين فى عصره. توفى سنة ٢٤٨هـ وقد ذكر عن أبى داود فى (كتاب المصاحف) مقتطفات من أقوال ابى حاتم فى رسم القرآن.

(٤) وجاء فى المعجم الوسيط: «كلاّ» كلمة تجيء لمعانٍ أربعة:

الأول: أن يكون للردع والزجر، وهو الغالب فى استعمالها كما فى التنزيل العزيز: ﴿قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ * قَالَ كَلَّآ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٦١-٦٢]. معناه: انتهوا عن هذا القول.

الثانى: أن تكون للرد والنفى، فتردّ شيئا، وتثبت شيئاً آخر. يقول المريض الذى لم يعمل بنصح طبيبه: شربت ماءً. فيقول الطبيب: كَلاّ. أو يقول: كلاّ بل شربتَ لبنا، أو أكلت خبزاً. معناه: ما شربتَ ماءً، ولكن شربت لبنا أو أكلت خبزاً.

الثالث: أن تكون بمعنى «ألا الاستفتاحية» التى يستفتح بها الكلام للتنبيه كما فى التنزيل العزيز:

﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ * أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق: ٦-٧]. إذ لم يسبقها ما يقتضي الزجر أو النفي.

الرابع : أن تجيء جوابًا بمعنى حقًّا، وتكون مع القسم كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا هِىَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ * كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾ [المدثر: ٣١ - ٣٢] معناه: حقا والقمر.

الرابع: أن تجيء جوابًا بمعنى «**حقًّا**» وتكون مع القسم، كما فى التنزيل العزيز: ﴿ وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ * كَلَّا وَٱلْقَمَرِ ﴾ [المدثر: ٣١-٣٢]. معناه: حَقًّا والقمر.

٧ - [لا] :

الكلمة السابعة مما جاء على ثلاثة أوجه: «**لا**»[١].

(١) فتكون تارة نافية. (٢) وتارة ناهية. (٣) وتارة زائدة.

[١] **فالنافية:** « أ » تعمل فى النكرات عملَ إنّ كثيراً، فتنصب الاسمَ وترفع الخبرَ، إذا أريد بها نفى الجنس على سبيل التنصيص، نحو: ﴿لا إله إلا الله﴾.

فـ «**إله**»: اسمُها. وخبرُها: محذوفٌ. تقديرهُ: «**لنا**». و«نحوه».

«ب» وتارة تعمل عمل «**ليس**» قَليلاً: فترفع الاسمَ، وتنصبُ الخبرَ، إذا أريدَ بها نَفْيُ الجنس على سبيل الظّهور، أو أُريدَ بها نَفْيُ الوَاحِد؛ فالأولُ: كقولِه:

تعَزّ فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا[٢]

والثانى كقولك: « لا رجلٌ قائما بل رجلان»

[٢] **والناهية:** تجزم الفعل المضارع، سواء أسند إلى مخاطب أو غائب:

---

(١) وجاء فى المعجم الوسيط ما يلخص الكلام عن «لا» فيما يأتى:

« لا » تأتى على ثلاثة أوجه: [**١**] **أن تكون** نافية، وهذه على خمسة أنواع:

« أ » أن تكون عاملةً عمل «إن»، وذلك إن أريد بها نفس الجنس على سبيل التنصيص، وتسمى حينئذ: «لا التبرئة»، نحو: لا صاحبَ جُودٍ ممقوت.

« ب » أن تكون عاملة عمل «ليس»، كقول سعد بن مالك:

مَنُ صدَّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا يراع

« ج » أن تكون عاطفة، كجاء زيدٌ لا عمرو.

« د » أن تكون جوابا مناقضا لنعم، وهذه تحذف الجمل بعدها كثيرا، يقال: أجاءك زيد؟ فتقول: لا، والأصل: لا لم يجيء.

« هـ » أن تكون على غير ذلك، فإن كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة أو نكرة، ولم تعمل فيها، أو فعلا ماضيا لفظا وتقديرا، وجب تكرارها.

مثال المعرفة: ﴿ لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ ﴾ [يس: ٤٠].

ومثال النكرة التى لم تعمل فيها «لا»: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ [الصافات: ٤٧].

ومثال الفعل الماضى: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ [القيامة: ٣١].

[**٢**] **أن تكون** موضوعة لطلب الترك، وتسمى: «لا» الناهية وتختصُّ بالدخول على المضارع، وتقتضى جزمه واستقباله.

[**٣**] **أن تكون زائدة**، وهى الداخلة فى الكلام لمجرد تقويته وتوكيده نحو: ﴿ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ * أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ ﴾ [طه: ٩٢-٩٣].

(٢) تَعَزّ: أى تَصَبّر. والوَزَرُ بفتحتين: الملجأ والبيت قال السيوطى: لم يُسَمّ قائله.

فالأول: نحو: ﴿وَلَا تَمْنُن﴾ [المدثر: ٦].

والثانى: نحو: ﴿فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ﴾ [الإسراء: ٣٣].

ويقل إسناده للمتكلم مبنيا للمفعول نحو: «**لا أُخْرَجْ، ولا تُخْرَجْ**».

ويندر جدا فى المبنى للفاعل.

والفرق بين «**النافية**» و« **الناهية** »:

« أ » من حيث اللفظ: اختصاص الناهية بالمضارع، وجزمه؛ بخلاف النافية.

«ب» ومن حيث المعنى: أن الكلام مع الناهية طلبى، ومع النافية خبرى.

[٣] **والزائدة**: هى التى دخولها فى الكلام كخروجها.

وفائدتها: التقوية والتأكيد، نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢].

فى سورة الأعراف. أى: أن تسجد، كما جاء أن تسجد بدون «**لا**» مُصَرَّحًا به فى موضع آخر فى سورة «**ص**» [الآية: ٧٥].

النوع الرابع

ما جاء من الكلمات على أربعة أوجه

وهو أربعة :

أَحَدُهَا: لَوْلاَ

[فيقال فيها تارة: جرف يقتضى امتناع جوابه لوجود شرطه.

بم تختص؟

وتختصّ بالجملة الاسمية المحذوفة الخبر وجوبًا غالبا؛ وذلك إذا كان الخبرُ كوناً مُطْلقًا نحو: «**لولا زيدُ.. (أى: موجود) لأكرمتك**».

(امتنع الإكرام الذى هو الجواب؛ لوجود زيدٍ الذى هو الشرط) .

مثال آخر:

ومنه؛ (أى: ومن دخولها على الجملة الاسمية المحذوفة الخبر) : «**لولاى لكان كذا**»؛ أى: لولا أنا موجود.

فأقام المتصل مقام المنفصل، وحذف الخبر؛ لكونه كونًا مطلقا. هذا مذهب الأخفش.

ما ذهب إليه سيبويه:

وذهب سيبويه إلى أن «**لولا**» جارّة للضمير كما تقدم. ومن غير الغالب: «**لولا زيدٌ سَالَمنا ما سَلِم**».

[٢] ويقال فيها: تارة حرف تحضيض (بمهملة فمعجمتين) .

[٣] ويقال فيها: تارة حرف عَرْض (بسكون الراء) .

* أى: طلب بإزعاج فى التحضيض. * أو: طلب برفق فى العرض على الترتيب.

فتختص فيهما بالجملة الفعلية المبدوءة بالمضارع أو ما فى تأويله .

أمثلة:

فالتحضيض نحو: ﴿ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ ﴾ [النمل: ٤٦]. أى: استغفروه ولا بُدّ.

ونحو: ﴿ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ ﴾ [٧: الفرقان] فأنزل: مؤول بالمضارع؛ أى ينزل.

والعَرْضُ : نحو: «**لولا تنزل عندنا فتصيبَ خيرًا**».

ونحو ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾ [المنافقون: ١٠] فأخرتنى مؤول بالمضارع؛ أى: تُؤَخِّرنى.

[٤] ويقال فيها تارة: حَرْف توبيخ. مصدر وبّخه؛ أى: عَيّرَه بفعله القبيح، فتختصُّ بالجملة الفعلية المبدوءة بالماضى نحو: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةً ﴾ [الأحقاف: ٢٨]. أى: فهَلاَّ نصَرهم.

قيل: وتكون «**لولا: حرف استفهام**» تختص بالماضى. نحو: ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾ [المنافقون: ١٠]، ﴿ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ ﴾ [٧: الفرقان].

قاله: أحمد أبو عُبَيْد الهروي[١]. والمعنى: هل أخرتني؟ ، وهل أنزل؟

والظاهر أنها: (أى: لولا) فى الآية الأولى: وهى ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ ﴾ كما تقدم.

وفى الآية الثانية، وهى: ﴿ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ ﴾ للتحضيض، أى: هلا أنزل.

* وزاد الهروى معنى آخر هو: أن تكون «**لولا**» نافية بمنزلة «**لَمْ**».

وجعل منه: (أى: النفي) : ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ ﴾ [يونس: ٩٨].

وهذا بعيد!. والظاهر أن المراد بـ « **لولا** » هنا «**التوبيخ**».

والمعنى: فهلا. وهو قول «**الأخفش**»، و«الكسائي»، و«الفراء».

ويؤيّده: أن فى حرف «**أبيّ بن كعب**»، وحرف «**ابن مسعود**»[٢]؛ أى: فى قراءتهما: فـ «هلاّ».

---

(١) (.. - ٤٠١ هـ.. - ١٠١٠م) أبو عُبَيْد، أحمد بن محمد الهروى، فاضل من أهل هَرَاة (فى خراسان) له «كتاب الغريبين» غريب القرآن، وغريب الحديث [الأعلام للزركلي].

(٢) أبيّ بن كعب قال ابن حجر فى الإصابة: سيد القراء كان من أصحاب العقبة الثانية، وشهد بدراً والمشاهدَ كلّها، قال له النبى ﷺ : «**ليهنك العلمَ أبا المنذر**» وقال له: «**إن الله أمرنى أن أقرأ عليك**» وكان عمر يسميه سيد المسلمين. مات سنة عشرين أو تسع عشرة.

أما عبد الله بن مسعود فهو: أول من جهر بالقرآن بمكة وكان سادس من أسلم، وكان يلزم رسول الله ﷺ ويحمل نَعليه وقال النبى ﷺ :

«**من سرّهُ أن يقرأ القرآن غضًّا كما نزل فليقرأ على قراءة ابن أم عبد**» مات بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين، وقيل سنة ثلاث، وقيل: مات بالكوفة [الإصابة].

ويلزم من ذلك المعنى الذى ذكرناه وهو: التوبيخ معنى النفى الذى ذكره الهروي؛ لأن اقتران التوبيخ بالفعل الماضى يُشعر بانتفاء وقوعه[1].

الثانية مما جاء على أربعة أوجه :

إنْ المكسورة الهمزة المخفّفة النون؛ فيقال فيها:

[١] تارة «**شرطية**».

معناها: ومعناها: تعليقُ حُصولِ مضمونِ جُملةٍ بحصول مَضْمونِ جُمْلَةٍ أخرى، كالتى فى نحو: ﴿قُلْ إِن تُخْفُوا۟ مَا فِى صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٢٩] فحصولُ مضمون العِلْم مُعَلّقٌ بِحصُولِ مَضْمونِ ما تُخْفونَه أو تُبْدونَه.

حكمها: و«إن» الشرطية حكمها بالنسبة إلى العمل أن تجزم فعلين مضارعين، أو ماضيين، أو مختلفيين: يسمى الأول منهما شرطا، والثانى جوابا وجزاء.

[٢] وتارة يقال فيها: «**نافية**».

أ–وتدخل على الجملة الاسمية كالتى فى نحو: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ﴾ [يونس: ٦٨]. أى: ما عندكم من سلطان.

ب – وعلى الفعلية الماضوية كالتى فى نحو: ﴿إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [التوبة: ١٠٧].

ج – والمضارعية كالتى فى نحو: ﴿إِن يَعِدُ ٱلظَّٰلِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا﴾ [فاطر: ٤٠].

---

(١) جاء فى المعجم الوسيط: «لولا»: حرف يدلّ على امتناع شيء لوجود غيره وتأتى على ثلاثة أوجه.

١ – أن تدخل على جملتين: اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى. نحو: لولا العلاجُ لهلك. أى لولا العلاج موجود.

وإذا ولى «لولا» مضمر فحقه أن يكون ضمير رفع، نحو: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١].

وسمع قليلا: لولاى. ولولاك. ولولاه.

٢–أن تكون للتحضيض والعرض. فتختصّ بالمضارع، أو ما فى تأويله. نحو: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾ [النمل: ٤٦]. و: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠].

٣–أن تكون للتوبيخ والتنديم، فتختص بالماضى ، نحو: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور: ١٣].

وأصل «لولا»: لو ركبت مع لا. ولا بُدّ لها من جواب مذكور، أو جواب مقدر، إذا دَلّ عليه دليل، نحو: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ١٠].

وتكثر اللام فى جوابها، إلا إذا كان منفيا بـ «لم» فيمتنع دخولها عليه أو بـ «ما» فيقل دخولها عليه.

حكمها:

وحكمها: الإهمالُ عند جمهور العرب.

* وأهل العالية[1] يُعْمِلونَها عملَ ليس؛ فيرفعون بها الاسم، وينصبون بها الخبر نثرا وشعرا: فالنثر نحو قول بعضهم: «**إنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية**». فأحدٌ: اسمُها، وخيراً: خبرها.

والشعر؛ كقول الشاعر:

إن هُوَ مُسْتَوْلِياً على أحدٍ إلاّ عَلى أضعفِ المجانين

فهوَ: اسمهُا، ومُسْتَوْلِياً: خبُرها.

اجتماع إن الشرطية والنافية فى آية:

وقد اجتمعت إن الشرطية والنافية فى قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓ ﴾ [فاطر: ٤١].

* فإن الداخلة على «**زالتا**»: شرطية. * وإن الداخلة على «**أمسكهما**» نافية.

[٣] ويقال فيها تارة مُخَفَّفة من الثقيلة؛ كالتى فى نحو: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلّٗا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ ﴾ [هود: ١١١]. فى قراءة من خفف الثقيلة: وهم: الحرميان وأبو بكر.

ويقل إعمالُها عملَ «**إن**» المشدّدة: من نصب الاسم ورفع الخبر، كهذه القراءة. فكُلاً: اسمها، وما بعده: خبرها.

ومن ورود إهمالها: قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ ﴾ [الطارق: ٤] فى قراءة من خَفّفَ لَمَا وهو: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو[2]، والكسائي[3]، وخلف[4]، ويعقوب[5].

فكلُّ نفس: مبتدأ، ومضاف إليه. وجملة «**لما عليها حافظ**»: خبره. وما: صلة.

والتقدير: إن كل نفس إلا عليها حافظ.

---

(١) العالية - كما جاء فى القاموس المحيط - ما فوق نَجْدٍ إلى أرض تِهامةَ إلى ما وراء مكةَ.

(٢) أبو عمرو: هو زبان بن العلاء بن عمار المتوفى سنة ١٥٤ه: وقد روى عن مجاهد بن جبر، وسعيد بن جبير عن عبد الله بن عباس عن أُبَيّ بن كعب.

(٣) الكسائي: على بن حمزة المتوفى سنة ١٨٩ه:.

ومما يذكر أنه حين جمع ابن مجاهد قراءات الأئمة السبعة حذف اسم يعقوب ، وأثبت مكانه الكسائى فقد كان الكسائى كوفيا ويعقوب بصريا فكأن ابن مجاهد اكتفى بذكر مقرئ واحد للبصرة هو أبو عمرو بينما أثبت ثلاثة من الكوفة (حمزة وعاصم والكسائي).

(٤) خلف بن هشام المتوفى سنة ٢٢٩ هجرية قرأ على سليم بن عيسى عن حمزة بن حبيب الزيات.

(٥) يعقوب بن إسحاق الحضرمى سنة ٢٠٥ه: وقد قرأ على سلام بن سليمان الطويل عن عاصم وأبى عمرو.

وأما من شدد «**لَمّا**» وهو: أبو جعفر، وأبو عامر، وعاصم، وحمزة فهى: (أى : إن) عنده نافية. ولما إيجابية على لغة هذيل بمعنى: «**إلا**» والتقدير: ما كل نفس إلا عليها حافظ.

[٤] ويقال فيها تارة زائدة لتقوية الكلام وتوكيده:

والغالب أن تقع بعد «**ما**» النافية كالتى فى نحو: «**ما إنْ زيدٌ قائمٌ**».

وتكف «**ما**» الحجازية عن العمل فى المبتدأ والخبر، كقوله:

فـمـا إن طـبـنـا حـيـن ولـكـن مـنـايـانـا ودولـة آخـريـنـا

عندما تجتمع «ما» و«إن»:

فإن تقدمت «**ما**» على «**إن**» فهى أى: «**ما**» نافية»، وإن زائدة، نحو ما تقدم من المثال والبيت.

وإن تقدمت «**إن**» على «**ما**» فهى أى: «**إن**» شرطية، و«ما» زائدة[1] نحو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨].

الثالثة مما جاء على أربعة أوجه

أَنْ المفتوحة الهمزة المخففة النون فَيقال فيها تارة:

[١] حرفٌ مَصْدَرِيّ تُؤَوّل مع صلتها بالمصدر، وتنصب المضارعَ لفظا أو محلاً.

فالأول نحو: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء: ٢٨].

والثاني نحو: «**يُريدُ النساءُ أن يُرْضِعْنَ أولادهُنّ**».

و«أنْ» هذه هى الداخلة على الفعل الماضى فى نحو: «**أعجبنى أن صُمْتَ**».

بدليل: أنها تؤول بالمصدر، أى: «**صِيَامُك**» لا «أن» غيرها.

---

(١) ويعلق المعجم الوسيط على إنْ فيقول: (إن): تكون شرطية، نحو:

﴿إِن يَنتَهُوا۟ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨].

وقد تقرن بلا النافية مثل: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠].

وتكون «نافية»، مثل: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠].

ومُخَفَّفَة من «إنّ» مثل: ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [الإسراء: ٧٦].

وزائدة نحو: * **مـا إن أتـيـت بـشـيء أنـت تـكـرهـه** *

خلافًا لابن طاهر[1] فى زعمه أنها غيرها محتجًا بأن الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال، فلا تدخل على غيره كالسين.

ونُقِضَ بـ«إنْ» الشرطية؛ فإنها تدخل على المضارع وتخلصه للاستقبال؛ وتدخل على الماضى باتفاق.

[٢] ويقال فيها تارة (زائدة) لتقوية المعنى وتوكيده كالتى فى نحو: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦].

وكذا يُحْكَم لها بالزيادة: حيث جاءت بعد [لما التوقيتية]؛ كهذا المثال.

أو وقعت بين «**فعل القسم**» و«**لو**» كقوله:

فأقسم أن لو التقينا وأنتم .....[2]

أو بين «**الكاف**» و«مجرورها» كقوله:

كَأَن ظبيةٍ تعطو... [فى رواية الجر][3].

[٣] ويقال فيها تارة مُفَسِّرة لمضمون جملة قبلها؛ فتكون بمنزلة «**أى التفسيرية كالتى فى نحو**: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧].

أى: اصنع؛ فالأمر بصنع الفُلك تفسير للوحى.

وكذا يحكم لها بأنها مُفَسِّرة حيث وقعت بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه أى: حروف القول، ولم تقترن أن بخافض، وتتأخر عنها جملة اسمية أو فعلية.

---

(١) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصارى المعروف بالخِدَبّ (بكسر الخاء المعجمة وفتح الدال وتشديدة الموحدة) أستاذ ابن خروف. وفى القاموس فسر الخِدَبّ بمعان: منها الشيخ، والعظيم، والجمل الشديد، والضخم من النعام.

(٢) بقية البيت كما جاء فى المغنى:

..... **لكان لكم يوم من الشر مظلم**

وقائله المسيب بن علس خال الأعشى أحد المقلين فى الجاهلية. قيل: اسمه زهير.

(٣) البيت كاملاً:

ويوماً توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السَّلَم

والسَّلَم بفتحتين وسكون الرَّوِىّ. والبيت لباغث أو أكرم اليشكرى. وبعده:

ويوما تريدُ ما لنا مع ما لها فإن لم نُنِلْهَا لَمْ تُنِمْنا ولم تَنَمْ

قال الزمخشرى: معنى البيتين: أنه يستمتع بحسنها يوما ، وتشغله يوما آخر بطلب ماله؛ فإن منعها آذته وكلمته بكلام يمنعه من النوم.

فالفعلية: كالمثال المتقدم.

والاسمية نحو: ﴿ وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا ﴾ [الأعراف: ٤٣].

*فليس منها (أى: من المفسرة) نحو: ﴿ وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [يونس: ١٠] لأن المتقدَم عليها غير جملة.

وإنما هى «**أَنْ**» المخففة من الثقيلة.

* ولا نحو: «**كتبت إليه بأن افعل**» لدخول الخافض عليها وإنما هى «**أَنْ**» المصدرية.

* ولا يجوز: ذكرت عسجدا أن ذهبا.

لأن المتأخر عنها مفرد لا جملة، فيجب أن يؤتى بـ «أي» مكانها.

* ولا نحو: «**قلت له: أن افعل**». لأن الجملة المتقدمة عليها فيها حروف القول.

ما قاله بعض العلماء فى إعراب:

﴿ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۚ ﴾ [المائدة: ١١٧].

وأما قول بعض العلماء (وهو سليم الرازي) [1] فى قول الله تعالى: ﴿مَا قُلۡتُ لَهُمۡ إِلَّا مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۚ ﴾ [المائدة: ١١٧].

إنها، أى: «**أن**» الداخلة على «**اعبدوا**» مفسرة. ففيه إشكال: لأنه لا يخلو:

إنا أن تكون مفسرة لـ «أمرتني» أو لـ «قلت».

رأى الزمخشرى:

قال «**الزمخشري**»: وكلاهما لا وجه له. لأنه إن حُمِل على أنها مفسرة لأمرتنى دون قلت يمنع منه فساد المعنى.

ألا ترى أنه لا يصح أن يكون: ﴿ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۚ ﴾ مقولاً لله تعالى؟!

وذلك؛ لأن أمرتنى مقول: قلت. وهو مسند إلى ضمير الله؛ فلو فُسّر بالعبادة الواقعة على ربى وربكم لم يستقم؛ لأن الله تعالى لا يقول: ﴿ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۚ ﴾ .

أو حمل على أنها، أى: «**أن**» مفسرة لقلت دون أمرت، فحروف القول تأباه؛ أى: تأبى التفسير لما تقدم: من أن شرط المفَسَّر (بفتح السين) أن لا يكون فيه حروف القول؛ لأن القول يحكى بعد الكلام من غير أن يتوسط بينهما حرف التفسير. اهـ. كلام الزمخشرى.

---

(١) ذكر السيوطى فى طبقات المفسرين أنَّ له تفسيراً اختصره عبد الغنى بن القاسم وقال: أخبرنا به عبد الله محمد ابن إبراهيم بن ثابت المقرئ أخبرنا سليمان بن إبراهيم المقدسى عن نصر المقدسى عن سليم الرازى.

فإن: أُوّل لفظ القول بغيره جاز التفسير، ولهذا جوّزه: (أى التفسير) الزمخشرى، **فأوّل «قلت»**: بـ «أمرت».

والتقدير: **«ما أمرتهم إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله ربي»** واستحسنه المصنّف فى **«المغنى»**.

وجَوّزَ **«الزمَخْشَرِيّ»** أيضا مَصْدِرِيَّتَها، أى مصدرية **«أَنْ»** هذه ، على أنّ المصدر المؤول من أن وصلتها وهو: **«أَنِ اعبدوا»** بيان للهاء، أى: **«عطف بيان»** على الهاء المجرورة بالباء فى **«به»** لا أن المصدر بدل من الهاء؛ لأن المبدل منه فى حكم الساقط.

وعلى تقدير: إسقاط الضمير المبدل منه يلزم إخلاء الصلة من عائد على الموصول الذى هو **«ما»** وذلك لا يجوز، واللازم باطل، فكذا الملزوم، والصواب العكس، وهو كون المصدر بَدَلاً من الهاء من **«به»** لا عطف بيان عليها؛ لأن البيان فى الجوامد، كالصفة فى المشتقات فكما أن الضمائر لا تنعت كذلك لا يعطف عليها عطف البيان.

نص على ذلك **«ابن السيد»**[1]، و**«ابن مالك»**.

وعلى هذا فلا يتبع الضمير بعطف البيان، كما أن الضمير لا ينعت ، وإذا امتنع أن يكون بياناً تعين أن يكون بدلا.

فإن قال قائل: يلزم على القول بالبدلية إخلاء الصلة من عائد كما تقدم بناء على أن المبدل منه فى نية الطرح.

قلنا: ذلك غالب، لا لازم.

ولئن سلمنا لزومه، قلنا جواب آخر، وهو أن نقول: العائد المقدر، فالمحذوف موجود لا معدوم، فلا يلزم المحذور.

ولا يصح أن يبدل المصدر المذكور من **«ما»** الموصولة المعمولة لقلت؛ لأن العبادة مصدر مفرد، لا يعمل فيها فعل القول؛ لأن القول: وما تصرف منه لا يعمل إلا فى الجملة، أو مفرد يؤدى معنى الجملة؛ كـ «قلت قصيدة»، والعبادة ليست كذلك.

نعم يجوز أن تبدل العبادة من **«ما»** إن أُوّل **«قلت»** بـ «أمرت»، لأن أمرت تعملُ فى المفرد الخالى عن معنى الجملة نحو **«أمرتك الخير»**.

---

(١) ابن السيد هو أبو محمد عبد بن السيد البطليوسى [٤٠٤-٢٥١] ببلنسية.

والأكثر تعديته إلى المأمور بالباء.

قال الزمخشرى ما حاصله: ولا يمتنع فى «أَنْ» من قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى﴾ [النحل: ٦٨] أن تكون مفسّرة بمعنى: أى، مثلها فى: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧] فيكون التقدير أى: اتخذى. فُسِّرَ الوحىُ إلى النحل بأنه الأمر، الأمر بأن يتخذ من الجبال بيوتا. انتهى.

خلافًا لمن منع ذلك، وهو الإمام الرازيّ[1] فإنه قال متعقبا لكلام الزمخشرى: إن الوحى هنا إلهام باتفاق، وليس فى الإلهام معنى القول، وإنما هى مصدرية باتخاذ الجبال بيوتا.

وأشار المصنف إلى دَفْعِهِ نُصْرةً للزمَخْشَريّ بقوله: لأن الإلهام فى معنى القول؛ لأَنَّ المقصود من القول الإعلام، والإلهام فعل من الله يتضمن الإعلام بحيث أن يكون الملهم عالما بما ألهم به، وإلهام الله النحل من هذا القبيل.

[٤]ويقال فيها تارة مُخَفَّفة من الثقيلة كالتى فى نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزّمّل: ٢٠]، ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١].

فى قراءة الرفع فى «**تكونُ**»، وهى قراءة أبى عمرو وحمزة والكسائى، ويَعْقُوب، وخَلَف فى اختياره.

وكذا يحكم لها بالتخفيف من الثقيلة حيث وقعت بعد «**علم**».

وليس المراد به «**عِلْم**» بل كل ما يدل على «**اليقين**» أو «**ظَنّ**» يُنَزّل ذلك الظنّ «**منزلة العلم**»، وتقدم مثالهما[2].

الكلمة الرابعة مِمّا جاء على أربعة أوجه

«مَن» بفتح الميم :

(١) فتكون تارة شرطية كالتى فى نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣].

---

(١) الرازى: هو الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازى، توفى سنة ٦٠٦ ه: (انظر وفيات الأعيان ٤٧٤/١).

(٢) وجاء فى المعجم الوسيط «أَنْ»: تكون مصدرية، تدخل على المضارع فتنصبه..

نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]. وعلى الماضى، فلا تؤثر فيه نحو: ما عابنى أن سبقنى الجُهَّال. وتكون مخففة من «أَنّ» نحو: ﴿أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزّمّل: ٢٠].

ومُفَسِّرَة كأى، نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧].

وزائده للتوكيد، نحو: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٦].

(٢) وتارة موصولة: كالتى فى نحو:﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨] على أحد احتمالين؛ وتحتاج إلى صلة وعائد.

(٣) وتارة استفهامية، كالتى فى نحو : ﴿ يَٰوَيۡلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ ﴾ [يس: ٥٢]. فتحتاج إلى جواب.

(٤) وتارة نكرة موصوفة كالتى فى نحو: «**مررت بمن معجب لك**» أى: بإنسان معجب لك. وتحتاج إلى صفة.

وأجاز «**أبو على الفارسي**»[١] فى مَنْ أن تقع نكرة تامة، فلا تحتاج إلى صفة. وحمل عليه قوله:

* **ونِـعْـم مَـنْ هـو فـى سِـرٍّ وإعـلان** *

ففاعل نعم مستتر فيها، ومن تمييز بمعنى «**شخصا**» والضمير المنفصل هو المخصوص بالمدح، أى، ونِعْم شخصا هو بشر بن مروان المذكور فى البيت قبله[٢].

---

(١) الحسن بن أحمد بن عبد الغَفّار. [توفى سنة ٣٧٧ ببغداد].

(٢) وجاء فى المعجم الوسيط: «مَنْ»: تكون مَن بالمعانى الآتية:

١-شرطية: يجزم الفعل المضارع فى شرطها وفى جوابها نحو: ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣].

٢-استفهامية، نحو: ﴿قَالُواْ يَٰوَيۡلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ ﴾ [يس: ٥٢].

ونحو: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٩].

وإذا قيل: من يفعل هذا إلا زيدُ؟ فهى «مَنْ» الاستفهامية دل الأسلوب معها على معنى النفى، ومنه قول الله تعالى فى التنزيل العزيز: ﴿وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

٣-موصولة، نحو: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسۡجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الحج:١٨].

٤-نكرة موصوفة، وبهذا تدخل عليها (رُبّ) ومنه قول سُوَيد:

ربَّ مَـنْ أنـضَـجْـتُ غـيـظـاً قَـلْـبَـه ... قـد تَـمَـنَّـى لِـيَ مَـوْتًـا لـم يُـطَـعْ

ووصفت النكرة فى قولهم: «مررتُ بمَنْ مُعْجِبٍ لك».

النوع الخامس من الأنواع الثمانية
ما يأتى من الكلمات على خمسة أوجه

وهو شيئَان:

أحدهما: «أيّ» (بفتح الهمزة وتشديد الياء) .

[١] فتقع تارة «**شرطية**»؛ فتحتاج إلى شرطٍ وجواب.

والأكثر أن تتصل بها «**ما**» الزائدة؛ نحو: ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ ﴾ [القصص: ٢٨].

فـ «أيّ»: اسم شرط مفعول مقدم بـ «قَضَيت»: فعل الشرط. و«جملة فلا عُدْوان عَلَيّ»: جواب الشرط.

[٢] وتقع تارة «**استفهامية**» فتحتاج إلى جواب؛ نحو: ﴿ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ﴾ [التوبة: ١٢٤] فـ «أيُّ»: مبتدأ. خبره ما بعده.

[٣] وتقع تارة «**موصولة**»:

خلافًا لـ «**ثعلب**»[١] فى زعمه أنها لا تقع موصولة أصلا. ويردّه نحو:

﴿ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [مريم: ٦٩]، فـ «أيُّ»: موصولة، حذف صدر صلتها. أى: الذى هُو أَشَدّ.

قاله : سيبويه، ومن تابعه.

حكمها من حيث الإعراب أو البناء:

أ – وهى عنده: «**مبنية على الضم**» إذا أضيفت، وحذف صدر صلتها؛ كهذه الآية.

ب – وقال من رأى أن «**أيًّا الموصولة «لا تُبنَى»**»؛ وإنما هى مُعْربةٌ دائما:

هى: هنا– فى هذه الآية– استفهامية مبتدأ. وأشدُّ: خبره.

وعليه الكوفيون، وجماعة من البَصريين منهم الزّجاج[٢] وقال:

«ما تبين لى أن سيبويه» غلط إلا فى مسألتين: «**إحداهما– هذه**».

---

(١) أبو العباس أحمد ثعلب المتوفى عام ٢٩١هـ وقد سبقت ترجمته .

(٢) لأنهم يرون أن «أيًّا» الموصولة معربة دائما كالشرطية والاستفهامية.

فإنه يُسَلّم أنها تُعْرب إذا أفْردت؛ فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت[1]؟!

[٤] وتقع تارة **«دالة على معنى الكمال للموصوف بها فى المعنى:**

أ - فتقع صفة لنكرة نحو قولك: **«هذا رجلٌ أيُّ رَجُلٍ»**، فـ **«أيُّ»**: صفة لرجل، دالّة على معنى الكمال؛ أى: هذا رجلٌ كاملٌ فى صِفةِ الرِّجال.

ب - وتقع تارة **«حالا»** لمعرفة قبلها: كـ «مررتُ بعبدِ الله أيَّ رَجُلٍ».

فـ «أي»: منصوبة على الحال من عبد الله، أَيْ: كاملاً فى صفة الرجال.

[٥] وتقع تارة **«وُصْلَةً لنداء ما فيه أل»** نحو: ﴿يا أيها الإنسان﴾ [المطففين: ٦].

فـ «أيُّ»: مُنادى، وها: للتنبيه، والإنسانُ: نعتُ : **«أيُّ»** وحركتُه إعرابية.

الكلمة الثانية مما جاء على خمسة أوجه

«لَوْ»

فأحدُ أوجُهِهَا- وهو الغالب: أن تكونَ حرفَ شرطٍ فى الماضى نحو:

«لو جاءنى زيدُ أكرمته».

وإذا دخلت على المضارع صرفته إلى الماضى نحو **«لو يفى كفي»**.

فيقال فيها :حرف يقتضى امتناع ما يليه (وهو فعل الشرط) مثبتا كان أو منفيا.

ويقتضى استلزامه (أى فعل الشرط) لتاليه: (وهو جواب الشرط) مثبتاً كان أو منفياً،فالأقسام أربعة:

١ - لأنهما إما مثبتان نحو : **«لو جانى زيد أكرمته»**

٢ - أو منفيان نحو: **«لو لم يجئ زيدٌ ما أكرمته»**.

٣ - والأول مثبت والثانى منفى نحو: **«لو قصدنى ما خَيَبْتُه»**.

٤ - أو عكسه نحو: **«لو لم يجيء عَتَبْتُ عليه»**.

رأى المنطقيين:

والمنطقيون يسمون الشرط **«مقدما»**، لتقدمه فى الذكر. ويسمون الجواب **«تاليا»**؛ لأنه يتلوه.

---

(١) أى مع أن الإضافة من خصائص الأسماء فتضعف شبه الحرف. وتكلف أجوبة باردة لا تقنع - كما جاء فى حاشية الأمير على المغنى.

ثم ينتقى التالى إن لزم المقدم، ولم يَخْلف المقدم غيره، نحو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦]، فـ «لَوْ» هنا دالة على أمرين:

أحدهما: أن مشيئة اللهِ تعالى التى هى المقدم لرفع هذا المنسلخ الذى هو التالى منفية بدخول لو عليها.

ويلزم: من هذا النفى «**المقدم**» الذى هو «**مشيئة الله**» أن يكون رفعه، (أى: رفع هذا المنسلخ) الذى هو التالى منفيا؛ للزومه للمقدم، ولكونه لم يخلف المقدم غيره؛ إذْ لا سبب له (أى: التالى وهو الرفع) إلا المقدم وهو المشيئة، وقد انتفت، ولا يخلفها غيرها؛ فينتفى الرفع.

وهذا الحكم: بخلاف ما إذا خلف المقدم غيره نحو قال عمر- رضى الله عنه- فى صُهَيْب: «**لو لم يخَفِ اللهَ لم يَعصِهِ**»(١).

فإنه لا يلزم من انتفاء المقدم الذى هو «**لم يخف الله**» انتفاء التالى، الذى هو «**لم يَعْصِه**»، حتى يكون المعنى: أنه قد خاف وعصى.

توجيه هذا الحكم:

بناء على أن «**لو**» إذا دخلت على نفى أثبتته مقدما كان أو «**تاليا**»؛ وذلك متخلف ها هنا؛ لأن العصيان الذى هو التالى له سببان:

أحدهما: الخوف من العقاب، وهو طريقة العَوَامِّ.

والثانى: الإجلال لله والتعظيم له، وهى طريقة الخَوَاصِّ العارفين بالله تعالى، والمراد، أن «**صُهَيباً**» - رضى الله عنه- من هذا القسم، أى: من قسم الخَواصّ، وهو أن سببه خوف من الله تعالى: إجلال الله وتعظيمه، وأنه لو قُدر: (أَيْ فُرِض) خُلوّه من الخوف لم تقع منه

---

(١) قال فى المغنى:

اشتهر بين الناس السؤال عن معنى الأثر المروى عن عمر - رضى الله عنه - وقد وقع مثله فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى كلام الصديق - رضى الله عنه - وقل من يتنبه لهما، فالأول قوله عليه الصلاة والسلام - فى بنت أبى سلمة «**إنها لو لم تكن ربيبتى فى حجرى ما حلت لى. إنها لابنة أخى من الرضاعة**» فإن حِلّها له - عليه الصلاة والسلام - مُنْتَفٍ من جهتين: كونها ربيته فى حِجْره، وكونها ابنة أخيه من الرضاعة، كما أن معصية «صُهَيبٍ» منتفية من جهتين: هما المخافة والإجلال. والثانى قوله - رضى الله عنه - لما طول فى صلاة الصبح، وقيل له: كادت الشمس تطلع: «**لو طلعت ما وجدتنا غافلين**» لأن الواقع عدم غفلتهم، وعدم طلوعها. وكل منهما يقتضى أنها لم تجدهم غافلين: أما الأول فواضح، وأما الثانى، فلأنها إذا لم تطلع لم تجدهم أَلْبَتَّةَ لا غافلين ولا ذاكرين.

معصية، فكيف والخوف مع ذلك حاصل له؟!

وهذه المسألة كالمستثناةِ من حكم «لو» وهو: **«أنها إذا دخلت على مثبت صيّرَته منفيا. وإذا دخلت على منفى صيرته مثبتًا، وكذا حكم جوابها»**.

ومن هنا (أى: ومن أجل أنه لا يلزم من امتناع المقدم امتناع التالى فى نحو: **«لو لم يخف الله لم يعصه»**. تبين فساد قول المعربين: **«إن لو حرف امتناع للجواب لامتناع الشرط»**.

والصواب: أنها لا تَعَرُّض لها إلى امتناع الجواب أصلا، ولا إلى ثبوته، وإنما لها تعرّضٌ لامتناع الشرط فقط.

فإن لم يكن للجواب سبب سوى ذلك الشرط لا غير بحيث لا يخلفه غيره لزم من انتفائه (أى: الشرط) انتفاؤه (أى: الجواب) نحو: **«لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا»** فيلزم من انتفاء الشرط، وهو طلوع الشمس، انتفاء الجواب، وهو وجود النهار، وإن خلف الشرط غيره.

وإن كان له (أى: للجواب سبب آخر غير الشرط) لم يلزم من انتفائه (أى الشرط) انتفاء الجواب ولا ثبوته، لأنها لا تعرض لها إلى انتفاء الجواب، ولا إلى ثبوته نحو: **«لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا»**، فإنه لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس وجود الضوء ولا ثبوته.

ومنه قول عمر- رضى الله عنه- **«نعم العبد صُهَيْبٌ لو لم يخفِ الله لم يعصه»**. وتقدم توجيهه.

الأمر الثانى مما دلت عليه **«لو»** فى المثال المذكور وهو:

﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦].

أن ثبوت المشيئة من الله تعالى مستلزم لثبوت الرفع، والرفع مُسَبَّبٌ عنها.

وثبوت السبب مستلزم لثبوت المسبَّب. وهذان المعنيان المعبّر عنهما بالآخرين قد تضمنتهما (أى: شملتهما) العبارة المذكورة وهى قوله: **«حرف يقتضى امتناعَ ما يَلِيه، واستلزامَه لتَاليه»** دون عبارة المعربين وهى قولهم: **«حرف امتناع لامتناع»** فإنها لا تتضمنهما.

[٢] الوجه الثانى من أوجه «**لو**»:

أن تكون حرف شرط فى المستقبل مرادفًا لإن الشرطية.

إلا أنها (أى: لو) لا تجزم على المشهور؛ كقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩].

فـ «لَوْ» هنا شرطية بمنزلة «**إنْ**». (أى: إن تركوا) . أى: شارفوا أو قاربوا أن يتركوا وإنما احتاج إلى التفسير الثاني؛ لأن الخطابَ للأوصياء أو لمن يحضرون الموصِى حالة الإيصاء.

وإنما يتوجه الخطاب إليهم قبل الترك؛ لأنهم بعده أموات، قاله المصنف فى «**المغني**».

ونحو قول الشاعر (وهو تَوْبة صاحب ليلى) .

ولو تلتقى أصداؤنا بعد مَوْتنا ومِنْ دونِ رَمْسينا من الأرضِ سَبْسَبُ[١]

أى: وإن تَلْتَقِ. وإثبات الياء دليل على أن «**لو**» غير جازمة.

وزعم قوم: أن الجزم بها لغة مطردة، وخصه «**ابن الشجري**»[٢] بالشعر.

[٣] الوجه الثالث من أوجه «لو»:

أن تكون حرفًا مصدريًا، أو مؤولا مع صِلَتِه بمصدر مرادفًا لأن المصدرية، إلا أنها (أى: «**لو**») لا تنصب كما تنصب «**أنْ**».

وأكثر وقوعها بعد «**وَدّ**» نحو: ﴿وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ﴾ [القلم: ٩]. أى: ودوا الإدهانَ.

أو بعد «**يَود**» نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، أى: التعميرَ.

ومن القليل[٣] قول قُتَيْلَة للنبى صلى الله عليه وسلم:

ما كان ضَرّك لَوْ مَنَنْتَ وربما مَنّ الفتى وهو المغِيظُ المحْنَقُ

---

(١) أصداؤنا: جمع صَدًى: ظل الصوت. يرجع مثله فى الجبل. ونحوه قال:

ودع كلّ صوتٍ بعد صوتى فإننى أنه الصّائح المحكىّ والآخر الصّدى

والرمْسُ: القبر، والسّبْسَب: المفازة. قال فى حاشية الأمير: قال السيوطى: البيتان آخر قصيدة لأبى صخر الهذلى:

ألَمّ خيالٌ طارقٌ مُتَأدّبُ لأُمّ حَكيم بعدمَا نِمْتُ مُوصَبُ

قال: ونسبها العينى فى الكبرى لقيس بن الملوّح المجنون، وليس كذلك.

وقوله: (توبة) مصدر تاب. ابن الحُمَير (تصغير حمار) الخفاجى مجنون بنى عامر مات سنة خمس وسبعين.

(٢) ابن الشجرى: هو أبو السعادات هبة الله بن على [٤٥٠-٥٤٢هـ].

(٣) أى وقوعها بدونهما (أى ودّ ويَوَد).

أى: مِنْك[1].

من قال بوقوع لو مصدرية:

ووقوع «**لو**» مصدرية قال به «**الفَرّاء**» و«**الفارسي**» و «**التبريزي**» و«أبو البقاء» و«**ابن مالك**» وكثير من النحويين.

وأكثرهم لا يثبت هذا القسم وهو وقوع «**لو**» مصدرية حذراً من الاشتراك.

وتخرج الآية الثانية ونحوها على حذف مفعول الفعل الذى قبلها وهو «**يَوَدّ**»، وحذف الجواب بعدها، أى: يودّ أحدهم التعميرَ لو يعمر ألف سنة لسره ذلك.

ولا يخفى ما فى هذا التقدير من كثرة الحذف.

[٤] الرابع من أوجه «**لو**» أن تكون حرفًا للتمنى بمنزلة «**ليت**»، إلا أنها لا تنصب، ولا ترفع نحو: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٤]، أى: فليت لنا كرّة.

قيل: ولهذا (أى: ولكون «**لو**» للتمني) نصب «**فتكون**» فى جوابها، كما انتصب «**فأفوز**» فى جواب «**ليت**» بأن مضمرةً بعد الفاء وجوباً فى قوله تعالى: ﴿ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٧٣].

هكذا استدلوا..، ولا دليل لهم فى هذا الاستدلال؛ لجواز أن يكون النصب فى فنكون بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء، وأن والفعل فى تأويل مصدر معطوف على كرّة مثله فى قوله : (وهو: الشخص المسمى «**مَيْسُون أم يزيد بن معاوية**» فكانت بدوية)[2].

ولُـبْـسُ عـبـاءةٍ وتَـقَـرّ عَـيْـنـي أحـبُّ إلـىّ مـن لُـبْـسِ الـشُّـفُـوفِ

فتقَرّ: منصوبة بأن مضمرة بعد «**الواو**» جوازًا.

---

(١) قتيلة: بالتصغير (أوله قاف فمثناه فوقية) بنت النضر بن الحارث. كان يقرأ على العرب أخبار العجم ويقول: محمد يأتيكم بأخبار عادٍ وثمود، وأنا آتيكم بأخبار الأكاسرة والقياصرة. قتله النبى صلى الله عليه وسلم بعد انصرافه من بدر صَبْرًا بالصفراء وقال: لا تقتل قريش أحدًا بعد هذا صبرًا. والقتل صبراً أن يُحْبَس حتى يموت.

وبعضهم قال: إن أبيات قتيلة مصنوعة - كما جاء فى حاشية الأمير على المغنى.

والمغيظُ: بفتح الميم، والمُحْنَق: (بضمها) بمعنى وأسلمت قتيلة يوم الفتح.

(٢) مَيْسُون على صيغة مفعول بنت بَحْدَل الكلبية أم يزيد. تزوجها معاوية - رضى الله عنه - ونقلها من البدو إلى الشام، فكانت تحن إلى أوطانها، واسمها ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث.

وقد طلقها وألحقها بأهلها حين سمع منها تلك القصيدة التى منها هذا البيت. واقرأ قصتها فى «دنيا المرأة لمن أراد أن يدخلها» للمحقق. إصدار ابن سينا.

وأنْ والفعل فى تأويل مصدر معطوف على «لُبس» ومثله فى قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١].

فـ «يُرْسِلَ» منصوب بأن مُضْمرة بعد «أَوْ» جوازاً.

وأَنْ والفِعل: فى تأويل مصدر معطوف على وحيًا. ومثله فى قول الشاعر[١]:

إنّـى وقَـتْـلـى سُـلَـيْـكـاً ثـم أعـقـلَـه كـالـثـورِ يُـضْـرَب لـمـا عـافـتِ الـبـقَـرُ

فأعْقِلَه: منصوب بأن مضمرةَ جوازاً بعد ثُمَّ.

وأَنْ والفِعل: فى تأويل مصدر معطوف على قتلى. وهو من خصائص «**الفاء**» و«الواو» ، «**وأَوْ**»، و«ثم».

الوجه الخامس من أوجه «لو» :

«أن تكون للعَرْضِ». وهو الطلبُ بلينٍ ورِفْقٍ، نحو:

«**لَوْ تَنْزِلُ عندنا فتُصِيبَ خيراً!**».

ذكره ابن مالك في التسهيل .

وذكر لها «**ابن هِشام اللَّخْمِىّ**»[٢] وغيره معنى آخر سادسا وهو:

أن تكون للتقْليل (بالقاف) . نحو:

قوله ﷺ : «**تصدّقوا ولو بظِلْف محْرَق**»[٣].

وفى رواية النّسائى: «**رُدُّوا السائل ولو بظِلْف مُحْرَق**»[٤].

---

(١) الشاعر – كما جاء فى تهذيب التوضيح – هو: أنس بن مُدْركة الخثعميّ وسُلَيك: اسم رجل. والعقل: إعطاء دية القتيل، وعاف الشيء: كرهه. المعنى: وجدت سليكا قد بغى فقتلته، ودفعت ديته ليرتدع غيره، فضررت نفسى لنفع غيرى كالثور الذى يضرب لتشرب البقر؛ لأنه إذا عاف الماء عافته فيُضْرب ليَرِدَ، فترد معه.

(٢) من سُمّوا بابن هشام أربعة: صاحب المغنى، ومؤلف الإعراب عن قواعد الإعراب.

وعبد الملك بن هشام صاحب السيرة ولهم ثالث محمد بن يحيى بن هشام الخضراوى الأندلسى.

أما الرابع فهو: محمد بن هشام اللخمى.

(٣) لم أجد هذا الحديث بلفظه وفى مسند الربيع باب جامع الصدقة والطعام (٣٥٩) أبو عبيد عن جابر بن يزيد قال بلغنى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم «يا نساء النبى لا تحقرن إحداكن لجارتها ولو كراعَ شاةٍ محرّق».

(٤) الحديث فى سنن النسائى فى كتاب الزكاة باب رد السائل ج ٥ ص ٦١، وفى مسند الإمام أحمد (مسند ابن نجاد) (جزء ٤ ص ٧٠) وانظر السنن الكبرى للبيهقى كتاب الزكاة باب التحريض على الصدقة (ج ٤ ص ١٧٧) والحديث أيضا فى موارد الظمآن للهيثمى.

والمعنى: تصدقوا بما تيسر ولو بلغ فى القِلّة كالظّلف: (وهو: بكسر الظاء المعجمة للبقر والغنم كالحافر للفرس) .

والمراد بالمُحرَق: المشويّ

وفى رواية الشيخين: **«اتقوا النار ولو بشِقّ تمرة»**

وقد يدعى : أن التقليل إنما يُسْتَفَاد من مَدْخولها، لا منها؛ لأن الظِّلْف والشِّقَّ يُشْعِران بالتقليل[1].

---

(١) وجاء فى المعجم الوسيط تلخيص لذلك على الوجه الآتى:

«لو» حرف تقدير، وقاعدتها أنها إذا دخلت على ثبوتين كانا منفيين تقول:

«لو جاءنى محمد لأكرمته، فما جاءنى ولا أكرمته».

وإن دخلت على نفيين كانا ثبوتين، تقول: لو لم يستدنْ لم يطالَب فقد استدان وطُولِبَ.

وإن دخلت على نفى وثبوت كان النفى ثبوتا، والثبوت نفيا، تقول: «لو لم يؤمن أريق دَمُه» فالتقدير أنه آمن ولم يرق دمه. والعكس: لو آمن لم يقتل.

وهى ستة أقسام:

١-أن تكون مستعملة فى نحو: «لو جاءنى لأكرمته» وهذه ثلاثة أمور:

(أ) الشرطية، أى عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها.

(ب) تفيد الشرطية بالزمن الماضى وبهذا الوجه فارقت إن؛ فإن هذه لعقد السببية والمسببية فى المستقبل ولهذا قالوا: الشرط بإن سابق على الشرط بلو، وذلك لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضى. ألا ترى أنك تقول: «إن جئتنى غدا أكرمتك» فإذا انقضى الغد ولم يجئ قلت: لو جئتنى أمس لأكرمتك.

(ج) الامتناع، وعن هذه قال جماعة: هى حرف امتناع لامتناع، أى امتناع الجواب لامتناع الشرط.

وقال سيبويه: هى حرف لما كان سيقع لوقوع غيره.

٢-أن تكون حرف شرط فى المستقبل إلا أنها لا تجزم نحو:

ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسَيْنا من الأرض سَبْسَبُ

لظل صدى صوتى وإن كنت رِمّةً لصوت صَدَى لَيْلَى يَهَش ويطْرَبُ

٣-أن تكون حرفا مصدريا بمنزلة «أَنْ» إلا أنها لا تنصب، وأكثر وقوعها بعد وَدّ،ويَوَدّ نحو ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُون﴾ [القلم: ٩] و: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّر﴾ [البقرة: ٩٦] ومن وقوعها بدونهما قول قتيلة بنت النضر:

ما كان ضَرك لو مَننْتَ وربّما مَنّ الفتى وهو المغيظُ المحنَقُ

فإذا وليها ماض بقى على مضيه. وإذا وليها مضارع تخلّص للاستقبال.

٤-أن تكون للتمنى، ويأتى جوابها بالفاء منصوبا نحو: لو تأتينى فتحدّثنى [بنصب تُحَدّث].

٥-أن تكون للعرض مثل: ألا، ويأتى جوابها بالفاء منصوبا نحو: لو تنزل عندنا فتصيبَ خيراً.

٦-أن تكون للتقليل نحو: تصدقوا ولو بظِلْفٍ مُحْرق.

النوع السادس من الأنواع الثمانية
ما يأتى من الكلمات على سبعة أوجه

وهو «**قَدْ**» لا غير

[١] **فأحد أَوْجُهِهَا**- أن تكون اسمًا بمعنى «**حَسْب**».

أهى معربة أم مبنية؟

وفيها مذهبان:

أحدهما: أنها معربة رفعا على الابتداء، وما بعدها خبر. وإليه ذهب الكوفيون.

وعلى هذا فيقال فيها إذا أضيفت إلى ياء المتكلم: «قَدِى درهمٌ» (بغير نون للوقاية) .

كما يقال: «**حسبى درهم**» (بغير نون وجوبا)

والثانى: أنها مبنية على السكون لشبهها بالحرفية لفظا، وهو مذهب البصريين.

وعلى هذا يقال «**قَدِى**» بغير نون حَمْلاً على «**حَسْب**» وقد يؤتى بالنون حفظا للسكون؛ لأنه الأصل فى البناء.

[٢] **الثانى من أوجه قد**: أن تكون اسم فعل بمعنى «**يكفي**».

وهى مبنيّةٌ اتفاقًا، وتتصل بها ياء المتكلم فيقال: «قَدْنِى درهم» (بالنون وجوبا) كما يقال: «**يكفينى درهم**». فياء المتكلم فى محل نصب على المفعولية، ودرهم فاعل.

[٣] **الوجه الثالث من أوجُه قد**:

أن تكون حرف تحقيق؛ لكونها تفيد تحقيق وقوع الفعل بعدها.

فتدخل على الفعل الماضى اتفاقا نحو: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾ [الشمس: ٩].

فحققت حُصُولَ الفلاحِ لمن اتصف بذلك.

قيل: وتدخل على الفعل المضارع نحو: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤] .

أى: قد علم؛ فحصول العلم محقق لله تعالى.

وهذا مأخوذ من قول «**التسهيل**»: وتدخل عليهما للتحقيق.

[٤] **الوجه الرابع من أوجه قد**: «أن تكون حرف تَوَقُّع»

لكونها تفيد توقع الفعل وانتظاره؛ فتدخل عليهما:

أى: على الماضى والمضارع على الأصح فيهما.

وفى قوله: «**أَيْضاً**» تَسَمُّحُ؛ لأن قد التى للتحقيق لا تدخل على المضارع إلا فى قول ضعيف عبَّرَ عنه بقيل.

تقول فى المضارع: «**قد يخرج زيد**» إذا كان خروجه متوقعا منتظراً، فدل على أن الخروج منتظر متوقع.

وتقول فى الماضى: «**خرج زيد**» لمن يتوقع خروجه. وفى التنزيل العزيز:

﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا ﴾ [المجادلة: ١] لأنها كانت تتوقع سماع شكواها.

هذا مذهب الأكثر من النحويين.

دليل من يزعم أنها لا تكون للتوقُّع مع الماضى:

وزعم بعضهم: أنها (أى: قد) لا تكون للتوقع مع الماضي؛ لأن التوقع انتظار الوقوع فى المستقبل. والماضى قد وقع، فكيف يُتَوَقعُ وقوع ما قد وقع.

دليل المثبتين:

وقال الذين أثبتوا معنى التوقع مع الماضى: إنها تدل على أنه (أى : الفعل الماضي) كان مُنْتَظَرًا.

تقول: «**قَدْ رَكِبَ الأميرُ**»

لقوم ينتظرون هذا الخبر وهو: ركوب الأمير، ويتوقعون الفعل، وهو الركوب.

وذهب المصنف فى «**المُغْنِى**» إلى أن «**قد**» لا تفيد «**التوقُّع**» أصلا(١).

[٥] **الوجه الخامس من أوجه قد:**

«تقريب الزمن الماضى من الزمن الحال» نحو:

---

(١) حيث يقول:

والذى يظهر لى قول ثالث: وهو أنها لا تفيد التوقع أصلا: أما فى المضارع؛ فلأن قولك يقدم الغائب يفيد التوقع بدون قد؛ إذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنه متوقع له.

وأما فى الماضى فلأنه لو صح إثبات التوقع لها بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع لصح أن يقال فى: «لا رجلَ» الفتح، إن «لا» للاستفهام، لأنها لا تدخل إلا جوابا لمن قال: «هل من رجلٍ» ونحوه.

فالذى بعد «لا» مستفهم عنه من شخص آخر. كما أن الماضى بعد «قد» متوقع كذلك.

وعبارة ابن مالك فى ذلك حسنة - فإنه قال:

إنها تدخل على ماضٍ متوقع، ولم يقل إنها تفيد التوقع، ولم يتعرض للتوقع فى الداخلة على المضارع ألبتَّة. وهذا هو الحق.

«قَدْ قَامَ» .

فإنها قرّبت الماضى من الحال، ولهذا التقريب تلزم «قد» مع الماضى الواقع «حالا» اصطلاحية:

أ- إما ظاهرة فى اللفظ نحو:

﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ [الأنعام: ١١٩]. فجملة: «وقد فصّل لكم»: حالية.

ب-أو مقدرة، نحو: ﴿ هَـٰذِهِۦ بِضَـٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ [يوسف: ٦٥] .

أى: قد رُدّت إلينا، والجملة حالية.

وذهب الكوفيون والأخفش: إلى أنّ اقتران الماضى والواقع حالا بقد ليس بلازم لكثرة وقوعه حالا بدون قد.

والأصل عدم التقدير؛ هذا هو الظاهر؛ إذ ليس بين الحال الاصطلاحية، والحال الزمانية ارتباط معنوى بدليل: أنهم قسموا الحال الاصطلاحية إلى: ماضوية، ومقارنة، ومستقبلية اللهم إلا أن يقال: الكلام فى الحال المقارنة؛ لأنها المتبادرة إلى الذهن عند الإطلاق.

وقال ابن عُصْفور: إذا أجيب القسم بماضٍ معنًى، مثبت لا منفى، متصرف، لا جامد:

«أ» فإن كان الماضى قريبا من الحال جئت قبل الفعل الماضى باللام وقد جميعا، نحو: «**بالله لقد قام زيد**»

وفى التنزيل العزيز: ﴿ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ [يوسف: ٩١].

«ب» وإن كان الماضى بعيدا من الحال جئت قبل الفعل الماضى باللام فقط، كقوله (وهو امرؤ القيس) :

حَلَفْتُ لها باللهِ حِلْفَةَ فاجرٍ لنَامُوا فَمِا إنْ مِنْ حديث ولا صال[1]

قال المصنف فى المغنى: والظاهر فى الآية والبيت عكس ما قال؛ إذِ المرادُ فى الآية: لقد فضّلك الله علينا بالصبر، وذلك محكوم له به فى الأزَل، وهو مُتّصف به مُذْ عقل.

والمراد فى البيت: أنهم ناموا قبل مجيئه. ا هـ

وزعم «**جار الله الزمخشري**» فى كشّافه عندما تكلم على قوله:

﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [الأعراف: ٥٩]. فى تفسير سورة الأعراف:

---

(١) الصالى: هو الذى يصطلى النار. وأول القصيدة: **ألاَعِمْ صِباحاً أيها الطلل البالى**.
وامرؤ القيس أمير الشعراء فى العصر الجاهلى.

أن «**قد**» الواقعة مع «**لام القسم**» تكون بمعنى: «**التَّوَقُّع**» وهو: الانتظار؛ لأن السامع يتوقع الخبر، وينتظره عند سماع المقسم به، وهذا معنى كلام «**الزمخشري**» ولفظه.

فإن قلت: فما بالهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلا مع «**قد**» وقَلّ عنهم نحو قوله: حلفت لها بالله.. البيت؟

قلت: لأن الجملة القَسَمِيَّة لا تساق إلا لتوكيد الجملة المقْسَم عليها التى هى جوابُها، فكانت مظنة لمعنى التوقع الذى هو معنى «**قد**» عند استماع المخاطَبِ كلمة القسم. انتهى. ولا ينافى ذلك كونها للتقريب.

قال فى التسهيل:

وتدخل على فعل ماضٍ متوقّع لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال. انتهى.

واحترز بقوله: «**لا يشبه الحرف**» من الفعل الجامد ؛ نحو: «**نعم وبئس، وأفعل التعجب**».

فلا تدخل عليها «**قد لأنها سلبت الدلالة على المضيّ**».

[٦]الوجه السادس من أوجه «**قد**» التقْليل: (بالقاف) وهو ضربان:

الأول: تقليل وقوع الفعل؛ نحو قولهم فى المثل:

«**قد يصدُقُ الكذُوب**» «**وقد يجودُ البخيل**».

فوقوع الصدق من الكذوب، والجود من البخيل قليل.

والثانى: تقليل مُتَعَلَّقِهِ: (أى: متعلق الفعل) نحو قوله تعالى: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤] .

فمتعلق الفعل العلم بما هم عليه. (أى: أن ما هم عليه من الأحوال والمتعلقات هو أقل معلوماته تعالى) .

وزعم بعضُهم أنها: (أى: قد) فى ذلك (أى: فى قوله تعالى) :

﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤] . للتحقيق لا للتقليل ، كما تقدم فى قوله:

وتدخل على المضارع، نحو قوله تعالى: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤] .

وزعم هذا البعض. أن التقليل فى المثالين الأولين وهما: «**قد يَصْدُق الكذوب، وقد يجودُ البخيل**» لم يُسْتَفَدْ من لفظ «**قد**» بل من نفس قولك: البخيل يجود، ومن قولك: الكذوبُ يَصْدُق.

فإنه: (أى: الشأن) إن لم يُحْمل على أن صدور ذلك أى «**الجود**» من البخيل، و«الصدق» من الكذوب قليل على جهة النُّدُور- كان متناقضاً؛ لأن البخيلَ والكذوبَ صيغة

مبالغة تقتضى كثرَة البخل والكذب.

فلو كان كُلٌّ من «**يجود**» و«يصدق» بدون «**قد**» يقتضى كثرةَ الجودِ والصدق لَزِمَ تدافع الكثرتين، لأن آخر الكلام، وهو «**البخيل**» و«الكذوب» يدفع أوله وهو: «**يجودُ**» و«يَصْدُق».

[٧] **الوجه السابع من أوجه «قد»**: التكثير.

قد أترك القِرن مُصْفَرًّا أنامِلُه كأن أثوابَه مُجّت بفِرصَادِ[١]

والقِرنُ (بكسر القاف) وهو: الكُفء فى الشجاعة.

والأنامل: جم أُنْمُلة، وهى : رأس الإصبع.

ومُجّت (بالبناء للمفعول، أى: رُمِيت، يقال: مَجّ الرجلُ الشرابَ من فِيه: إذا رمى به .

والفِرصاد (بكسر الفاء) : التوت الأحمر.

وقاله الزمخشرى (أى: قال: إنها ترد للتكثير[٢] فى قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٤٤] .

فالكثرة هنا فى متعلق الفعل، لا فى الفعل نفسه، وإلا لزم تكثير الرؤية، وهى قديمة.

وتكثير القديم باطل عن أهل السنة.

النوع السابع مِمّا يأتى من الكلمات على ثمانية أوجه

وهي : «الواو» :

النوع السابع ما يأتى من الكلمات على ثمانية أوجه وهى: «**الواو**» وذلك (أى: الانحصار) فى الثمانية.

أن لنا واوين يرتفع ما بعدهما من الاسم والفعل المضارع وهما:

---

(١) ويقول خاتمة المحققين العلامة محمد الأمير المصرى تعليقا على هذا البيت:

القِرن (بكسر القاف) المكافئ ذلك شجاعة.

وعَجُز البيت: **كأن أثوابه مُجّت بفرصاد**. أى: صبغت بفرصاد، وهو التوت الأحمر لما فيها من دم الجراح والتوت فى الصحاح (بِمُثَنَّاتَيْن لا غير). وقال غيره يأتى آخره مثلثة.

(٢) ويلخص المعجم الوسيط هذه الاستخدامات لـ«قد» فيقول: «قد» حرف يدخل على الفعل الماضى فيفيده التأكيد مثل: قد حضر صاحبى. وعلى الفعل المضارع فيفيد الشك، أو احتمال الوقوع مثل: قد يحضر أخي؛ أو التقليل نحو: قد يجود البخيل، أو التكثير نحو: قد يجود الكريم.

وتكون أيضا اسم فعل بمعنى يكفى: تقول: قَدْنى درهم: يكفينى.

١ - «**واو الاستئناف**» وهى: الواقعة فى ابتداء كلام آخر غير الأول نحو: قوله تعالى: ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ ﴾ [الحج: ٥].

برفع نُقِرُّ؛ فالواو الداخلة عليه واو «**الاستئناف**» ؛ فإنها لو كانت للعطف على نُبين لا تنصب الفعل الداخلة عليه وهو: «**نُقر**»؛ كما نصب فى قراءة أبى زرعة، وعاصم فى رواية المفضل.

٢ - والواو الثانية «**واو الحال**»:

وهى الداخلة على الجملة الحالية: اسمية كانت أو فعلية وتسمى: «**واو الابتداء**» أيضا. نحو قولك: «جاء زيد، والشمس طالعة» ونحو: «**دخل زيد، وقد غربت الشمس**»

وسيبويه يقدرها «**أى: الواو**» بـ«إذا» لأنها تدخل على الجملتين، بخلاف «**إذا**»؛ لاختصاصها بالجملة الفعلية على الأصح.

وأنّ لنا واوين ينتصب ما بعدهما من الاسم والفعل المضارع ويُفيدان المعية، وهما:

(٣) «**واو المفعول معه**» نحو قولك: «سرت والنيلَ» بنصب النيل على أنه مفعول معه.

(٤) والثانية: «**واو الجمع**» الداخلة على الفعل المضارع المسبوق بنفى أو طلب مَحْضين وتُسمى عند الكوفيين: «**واو الصرف**» لصرفهم ما بعدها عن سَنَن الكلام.

مثال الداخلة على الفعل المسبوق بالنفى نحو:

قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤٢].

أى: وأَنْ يَعْلَم.

ومثال الداخلة على الفعل المسبوق بالطلب نحو قول أبى الأسود:

لا تَـنْـه عـن خُـلُـقٍ وتـأتِـىَ مِـثْـلَـهَ عـارٌ عـلـيـك إذا فـعـلـتَ عـظـيـمُ

أى: وأن تأتىَ

وعبارة المغنى: **والواوان اللذان يُنصبَ ما بعدهما:**

أ - **واو المفعول معه.**

ب - **والواو الداخلة على المضارع المنصوب** لعطفه على اسم صريح، أو مؤول بالصريح.

فالصريح كقوله:

ولُبْس عَباءةٍ وتَقَرّ عَيْني أحَبُّ إليّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ[1]

والمؤول نحو: الواقع قبل واو الصرف.

وأنّ لنا واوين ينجرّ ما بعدهما من الأسماء وهما:

(٥) «**واو القسم**» : ينجرّ ما بعدها بها نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التين: ١].

(٦) والثانية: «**واو رُبَّ**»:ينجر ما بعدها بإضمار «**رُبّ**» : لا بالواو، على الأصح، كقوله (وهو عامر بن الحارث) :

وبلدةٍ ليس بِها أنيسُ إلا اليعافيرُ وإلا العِيسُ

أى: ورُبَّ بَلْدةٍ. واليعافير: الظّباء البيض. والعِيسُ: الإبلُ.

(٧) **وأن لنا واواً يكون ما بعدها على حسب ما قبلها** وهى: «**واو العطف**».

وهذه هى الأصل والغالب.

وهى لمُطْلَقِ الجمع على الأصح؛ فلا تدُلّ على ترتيب ولا مَعِيّةٍ إلا بقرينةٍ خارجية.

وعند التجرّد من القرينة يحتمل معطوفها المعانى الثلاثة؛ فإذا قلت:

«قام زيد وعمرو» كان محتملا للمعية، والتأخر، والتقدم[2].

---

(١) قالته ميسون زوج معاوية بعد أن نقلها من البادية إلى قصر منيف. وقد علقنا على أحد أبيات المقطوعة فى موضع وروده.

(٢) وتنفرد واو العطف عن سائر أحرف العطف بخمسة عشر حكما هى:

١ - احتمال معطوفها معانى ثلاثة هى: عطف الشيء على مصاحبه، وعلى سابقه، وعلى لاحقه.

٢ - اقترانها بإمّا نحو ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣].

٣ - اقترانها بلا إن سبقت بنفى ولم يقصد المعية، نحو «ما قام زيد ولا عمر».

٤ - اقترانها بلكن، نحو «قام زيد ولكن عمرو جالس».

٥ - عطف المفرد السببى على الأجنبى عند الاحتياج إلى الربط نحو: مررت برجل قائم زيدٌ وأخوه.

٦ - عطف العَقد على النيّف نحو: أحد وعشرون.

٧ - عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها كقول الشاعر:

بكيتُ ومَا بُكى رجل حزين على رَبْعَينِ مسلوبٍ وبالِ

٨ - عطف ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق:

إن الرزيّة لا رزيةَ مِثْلُها فِقدانُ مثلِ محمدٍ ومُحَمّدِ

٩ - عطف ما لا يستغنى عنه نحو جلست بين زيد وعمر.

١٠ - عطف العام على الخاص نحو: ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا﴾ [نوح: ٢٨].

١١ - عطف الخاص على العام نحو: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧].

١٢ - عطف عامل حذف وبقى معموله على عامل آخر يجمعهما معنى واحد نحو: =

(٨) **وإن لنا واواً يكون دخولها فى الكلام كخروجها وهى: «الواو الزائدة».**

وتُسَمَّى فى القرآن «**صِلَة**»، نحو قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ [الزمر: ٧٣].

ففتحت جواب «**إذا**» والواو صلة جيء بها لتوكيد المعنى، بدليل الآية الأخرى قبلها وهى: ﴿ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ [الزمر: ٧١] بغير واو.

وقيل: ليست زائدة، وإنها عاطفة، والجواب محذوف، والتقدير: كان كَيْتَ وكيْتَ.

قاله الزمخشرى والبيضاوي[١].

وقيل: واو الحال؛ أى: وقد فتحت؛ فدخَلت الواو لبيان أنها كانت مفتحة قبل مجيئهم.

وحذفت من الآية الأولى لبيان أنها كانت مغلقة قبل مجيئهم قال «**البغوي**».

وقول جماعة من الأدباء كالحريريّ[٢]، ومن النحويين كابن خالويه[٣] ومن المفسرين كالثعلبي[٤]: إنها «**أى: واو «وفُتِّحَتْ» «واو الثمانية»**» ، لأن أبواب الجنة ثمانية، ولذلك لم تدخل فى الآية قبلها، لأنّ أبواب جهنم سبعة.

وقولهم: إن منها، (أى: من واو الثمانية) قوله تعالى: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢].

وهذا القول لا يرضاه نحويّ؛ لأنه لا يتعلق به حكم إعرابى، ولا سِرٌّ معنوى.

والقول بذلك (أى: بأن الواو واو الثمانية) فى قوله تعالى: ﴿ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ [التوبة: ١١٢].

= * **وزَجَجْن الحواجب والعيونا** * أى وكحلن العيون.

١٣ - عطف الشيء على مرادفه نحو: ﴿ إِنَّمَآ أَشْكُوا۟ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [يوسف: ٨٦] و﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ [البقرة: ١٥٧].

١٤ - عطف المقدم على متبوعه للضرورة مثل:

يا نخلةً من ذات عرق عليك ورحمة الله السلامُ

١٥ - عطف المخفوض على الجِوار نحو: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] فيمن خفض الأرجل.

(١) البيضاوى: هو الإمام المفسر ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر البيضاوى صاحب التفسير المشهور المتوفى سنة ٦٨٥هـ.

(٢) الحريرى: العالم اللغوى الأديب صاحب «المقامات» و«درة الغواص».

(٣) ابن خالويه: ولد فى همذان وجاء إلى بغداد طالبا للعلم سنة ٣١٤هـ وقرأ القرآن على ابن مجاهد وأخذ التفسير عن أبى سعيد السيرافى وكان فى الأدب والنحو تلميذ ابن الأنبارى وابن دريد ونفطويه. ألف كتبا كثيرة.

(٤) الثعلبى: أحمد بن إبراهيم أبو إسحاق النَّيْسَابوريّ الثعلبى من كتبه عرائس المجالس . والبيان فى تفسير القرآن ويعرف بتفسير الثعلبى. كان أوحد زمانه فى علوم القرآن عالما بارعا فى العربية حافظا موثقا. طبقات المفسيرين للسيوطى.

لأن الوصف الثامن أبعد من القول بذلك فى الآيتين قبلها. والقول بذلك فى قوله تعالى : ﴿ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ [التحريم: ٥].

لأن البكارة وصف ثامن - ظاهر الفساد؛ لأن واو الثمانية صالحة للسقوط عند القائل بها، وهى فى هذه الآية لا يصح إسقاطها إذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة، وليست أبكاراً صفة «**ثامنة**» وإنما هى «**تاسعة**» إذ أول الصفات «**خيراً منكن**».

وقولُ الثعلبى: إن منها قوله تعالى:

﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ ﴾ [الحاقة: ٧].

سهو ظاهر، لأنها عاطفة، وذكرها واجب(١).

---

(١) ويلخص المعجم الوسيط استخداماتها فيقول: والواو والمفردة تأتى على أوجه:

١ - العاطفة، ومعناها مطلق الجمع، فتعطف الشيء على مصاحبه، نحو: ﴿ فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ ﴾ [العنكبوت: ١٥]، وعلى سابقه نحو: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ ﴾ [الحديد: ٢٦]، وعلى لاحقه، نحو: ﴿ وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ﴾ [الزمر: ٦٥]. ويجوز أن يكون بين متعاطفيها تقارب أو تراخٍ مثل: ﴿ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [القصص: ٧].

٢ - واو الاستئناف: نحو ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ ﴾ [الحج: ٥].

٣ - واو الحال، الداخلة على الجملة الاسمية، نحو: «جاء فلان والشمس طالعة» أو الداخلة على الجملة الفعلية، نحو: جاء فلان وقد طلعت الشمس.

٤ - واو المفعول معه، وينصب الاسم بعدها نحو: «سرت والنيلَ».

٥ - الواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح نحو: « **ولُبْسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عينى** » أو مؤول، نحو : **لا تنه عن خلق وتأتىَ مثله**. ولا بد فى هذا من أن يتقدم الواو نفى أو طلب.

٦ - واو القسم، ولا تدخل إلا على مُظْهر، ولا تتعلق إلا بمحذوف، نحو: ﴿ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ [يس: ٢].

واو دخولها كخروجها وهى (الزائدة) نحو ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ [الزمر: ٧٣] أثبتها جماعة من النحويين، وتزاد أيضا بعد «إلاّ» لتوكيد الحكم المطلوب إثباته نحو: ما من أحد إلا وله طمع أو حسد .

٨ - واو الثمانية : ذكرها جماعة من الأدباء ، ومن النحويين ومن المفسرين، زعموا أن العرب إذا عدّوا قالوا: ستة. سبعة وثمانية إيذانا بأن السبعة عدد تام، وأن ما بعدها عدد مستأنف، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى فى التنزيل العزيز ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٧] إلى قوله تعالى: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُم﴾.

(٩)الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها نحو: ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ ﴾ [البقرة: ٢١٦]. وقيل هى واو الحال.

(١٠)واو ضمير الذكور نحو: الرجال قاموا.

(١١)واو الفصل، وهو واو كتابية فحسب كواو عمرو فى الرفع والجر. لتفرق بينه وبين عمر. والواو الفارقة كواو أولئك وأولى.

النوع الثامن ما يأتى من الكلمات على اثنى عشر وجهًا وهو: « ما »

النوع الثامن وهو آخر الأنواع:

ما يأتى من الكلمات على اثنى عشر وجهاً وهو **«ما»** وهى على ضربين: اسمية وحرفية.

فالضرب الأول: الاسمية، وهى الأشرف. وأوجهها سبعة:

أحدها– معرفة تامة، فلا تحتاج إلى شيء، وهى ضربان: (أ) عامة (ب) وخاصة

«أ» فالعامّة: هى التى لم يتقدمها اسم تكون هى وعاملها صفة له فى المعنى، نحو قوله تعالى:

﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١].

فـ «ما» : فاعل نعم. معناها الشيء.

و«هي» :ضميرُ الصدقاتِ على تقدير مضافٍ محذوف دلّ عليه **«تبدوا»** وهو المخصوص بالمدح، أى: **«فنعم الشيء إبداؤها»**

«ب» والخاصة: هى التى يتقدمها اسم تكون هى وعاملها صفة له فى المعنى، وتُقَدّر من لفظ ذلك الاسم المتقدم نحو:

«غسلته غُسْلاً نِعِمّا» ودققتُه دقًّا نِعِمّا»

أى: نِعْم الغُسْلُ ونعم الدق.

والثاني– معرفة ناقصة وهى: **«الموصولة»** وتحتاج إلى صِلة وعائد نحو قوله تعالى:

﴿قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ﴾ [الجمعة: ١١] .

فـ «ما» موصول اسميٌّ فى محل رفع على الابتداء.

و«عِنْد اللهِ» صلته. و«خيرٌ»: خبره. أى: الذى عند الله خير.

والثالث– شرطية: زمانية، وغير زمانية.

فالأولى: نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُواْ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُواْ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧] .

أى: استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم.

والثانية: نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

والرابع: «استفهامية» نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ١٧].

ما يحدث لما الاستفهامية إذا جُرّت بحرف:

ويجب فى **«ما»** الاستفهامية حذف ألفها إذا كانت مجرورة بحرف نحو قوله تعالى:

﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١] .

﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥].

الأصل: **«عما»** و**«بما»** فحذفت الألف فرقا بين الاستفهامية والخبرية.

وسمع إثباتها قليلا على الأصل: نثرا وشعرا؛ فالنثر:

كقراءة عيسى[١]، وعكرمة[٢]: **«عما يتساءلون»** بإثبات الألف.

والشعر كقول حَسّان[٣]- رضى الله عنه:

على ما قام يشتمنى لئيم كخِنْزِير تمرّع فى دَمان

والدَّمان: كالرَّماد وزنًا ومعنى[٤].

إلا ان حذف الألف هو الأجود، وإثباتها لا يكاد يوجد ولهذا، أى: ولأجل أن **«ما»** الاستفهامية يحذف ألفها إذا جُرّت ردّ الكسائى على المفسرين قولهم فى قوله تعالى: ﴿بِمَا غَفَرَ لِى رَبِّى﴾ [يس: ٢٧]: إنها استفهامية.

وجه الرد:

أن نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم وكون **«ما»** الاستفهامية مدخول حرف الجر ملزوم لحذف الألف، وحذف الألف لازم، فإذا ثبت الألف؛ فقد انتفى اللازم، وإذا انتفى اللازم

---

(١) عيسى بن عمر: قال الدمامينى: هو الأسدى المقرى الكوفى صاحب الحروف ويعرف بالهمذانى لا الثقفى النحوى البصرى. وقال الشمنى. الظاهر أنه هو؛ فإنه من أئمة القراء أيضا ذكره أبو عمرو الدانى فى طبقاتهم.

(٢) عكرمة: أحد أئمة التفسير الذى ثبت أخذهم عن الصحابة ومنهم مجاهد وسعيد بن جبير وعطاء والحسن البصرى وسعيد بن المسيب والضحاك. الإتقان ج: ١ ص ٥٣ وهو أبو عبد الله مولى ابن عباس وأصل العكرمة: أنثى الحمام.

(٣) حسان: «يشتمنى لئيم»: قال فى حاشية الأمير: يعنى ابنَ النَّذْر يهجو بنى عائذ بن عمرو بن مخزوم، بقَولِه:

وإن تصْلح فإنك عائذي وصُلْح العائذى إلى فسادِ

....

فلن أنفكّ أهجو عائذيًا طوال الدهر ما نادى المنادي

(٤) ويقول ابن هشام. ويروى فى رماد، فذلك رجحته على تفسير ابن الشجرى له بالسرجين.

وهو حذف الألف، فقد انتفى الملزوم وهو «**كون ما استفهامية**» وإذا انتفى كون «**ما**» استفهامية ثبت نقيضه وهو كون «**ما**» غير استفهامية. **وجوابه**: يؤخذ مما تقدم.

رأى صاحب الكشاف:

قال فى الكشاف: ويحتمل أن تكون «**ما**» استفهامية (أعنى : بأى شىء غفر لي) ؟ فطرح الألف أجودُ، وإن كان إثباتها جائزا يقال: قد علمت بما صنعت هذا؟ وبم صنعت؟ ا هـ.

وعلى وجوب حذف الألف إنما جاز إثبات الألف فى لماذا فعلت؟ ؛ لأن ألفها صارت حشواً بالتركيب مع ذا، وصيرورتهما كالكلمة الواحدة، فأشبه «**ما**» الاستفهامية فى حال تركيبها مع ذا الموصولة فى وقوع ألفها حَشْواً، لصيرورة الموصول مع صلته كالشىء الواحد.

والخامس: نكرة تامة غير محتاجة إلى صفة، وذلك واقع فى ثلاثة مواضع فى كل منها خلاف يذكر:

أحدها- الواقعة فى باب ﴿نعم وبئس﴾ إذا وقع بعدها اسم أو فعل:

«أ» فالأول: نحو قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١].

«ب» والثانى: كقوله: «**نعم ما صنعت**».

فما فى المثالين: نكرة تامة منصوبة المحل على التمييز للضمير المستتر فى «**نعم**» المرفوع على الفاعلية والمخصوص بالمدح فى المثال الأول مذكور. أى: نعم شيئا هى.

وفى المثال الثانى محذوف، والفعل والفاعل صفته (أى نعم شيئا شىء صنعته) .

والخلاف فى الأول على ثلاثة أقوال.

وفى الثانية عشرة أقوال تركتها خوف الإطالة.

والموضع الثانى من المواضع الثلاثة: قولهم إذا أرادوا المبالغة فى الإكثار من فعل:

«إنى مما أن افعل» فخبر إنّ: محذوف.

ومِنْ: متعلقة به. و«ما»: نكرة تامة بمعنى «**أَمْر**».

وأنْ وصلتها: فى موضع جرّ بدل من ما.

(أى: إنى مخلوق مِنْ أمرٍ، وذلك الأمر هو فعل كذا وكذا) .

وزعم السيّرافى وابن خروف، وتبعهما ابن مالك، ونقله عن سيبويه:

أنّ «**ما**» معرفة تامّة بمعنى: الأمر، وأنْ وصلتها: مبتدأ، والظرف: خبره والجملة: خبر إنْ. أى: إنى من الأمر فعلى كذا وكذا.

والأوّل: أظهر؛ وذلك لأنه على سبيل المبالغة مثل: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧].

جعل الإنسان لمبالغته فى العَجلة كأن مخلوقُ منها.

ويؤيده: أن بعده: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾ [الأنبياء: ٣٧].

وقيل: «**العَجَل**»: الطين. (بلغة حِمْير) .

وردّه المصنف فى شرح «**بانت سعاد**»؛ بأن ذلك لم يثبت عند علماء اللغة.

والموضع الثالث: وهو آخرها- التعجب نحو: «**ما أحسَنَ زيداً**»

فما: نكرة تامة مبتدأ، وما بعدها خبرها: (أى: شىء حسن زيدا) .

وهذا القول هو قول سيبويه.

وجوّز الأخفش: أن تكون موصولة، وأن تكون نكرة ناقصة، وما بعدها صلة، أو صفة، والخبر محذوف وجوبا مقدر بعظيم ونحوه.

وذهب الفَرّاء، وابن درستويه: إلى أنها استفهامية، وما بعدها خبرها.

والسادس: نكرة موصوفة بصفة بعدها كقولهم: (أى: العرب) .

«مررت بما معجب لك» (أى: بشىء معجب لك) .

ومنه: (أى: من وقوع ما نكرة موصوفة فى قول قال به الأخفش والزجاج والزمخشري) : نعم ما صنعت.

فما نكرة ناقصة فاعل نعم. وما بعدها صفتها.

(أى: نعم شىء صنعته) .

ومنه أيضا: ما أحسنَ زيداً» عند الأخفش فى أحد احتماليه (أى: شىء موصوف بأنه حسن زيدا) . فحذف الخبر وهو عظيم- كما تقدم عنه-

والسابع: نكرة موصوفة بها نكرة قبلها:

إما للتحقير؛ أو التعظيم، او للتنويع

فالأول: نحو قوله تعالى:

﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦] .

والثانى: نحو قولهم: (أى: العرب كالزّباء) : «**لأمرٍ مَّا جدعَ قصيرُ أنفه**»

فـ «ما» فيهما نكرة موصوف بها «**مَثَلاً**» فى الأول، و«أمر» فى الثانى مؤولة بالمشتق. (أى: مثلا بالغا فى الحقارة) بعوضةً. ولأمرٍ عظيم جدع قصير أنفه.

قصير: اسم رجل، وهو قصير بن سعد اللخمى صاحب «**جذيمة الأبرش**».

وقصته مشهورة مع الزّباء لما احتال على قتلها.

والثالث: نحو قوله: «ضربته ضربًا مّا» (أى: نوعًا من الضرب من أى نوع كان) .

وقيل: إن «**ما**» فى هذه المواضع الثلاثة حرف لا موضع لها زائدة منبهة على وصف لائق بالمحل، وهو أولى؛ لأن زيادتها عوض عن محذوف ثابت فى كلامهم. قاله ابن مالك فى شرح التسهيل.

والضرب الثانى: «**حرفية**». وأوجهها خمسة:

الأول: «**نافية**» فتعمل فى دخولها على الجمل الاسمية عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر فى لغة الحجازيين نحو قوله تعالى: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ ﴾ [يوسف: ٣١].

﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ [المجادلة: ٢].

والثانى: «**مصدرية**» غير ظرفية نحو قوله تعالى:

﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴾ [ص: ٢٦].

فتسبك: «**ما**» مع صلتها بمصدر (أى: بنسيانهم إياه) أى: يوم الحساب.

والثالث: «**مصدرية ظرفية زمانية**» نحو قوله تعالى: ﴿ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ [مريم: ٣١].

فتنوب عن المدة، وتُؤَول بمصدر: (أى: مدة دوامى حيا) . ولا تقع ظرفية غير مصدرية نحو قوله تعالى: ﴿ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢٠].

فالزمان المقدر هنا: مجرور (أى: كل وقت) ، والمجرور: لا يسمى ظرفا اصطلاحاً.

والرابع: **كافّةٌ عن العمل، وهى فى ذلك على ثلاثة أقسام:**

القسم الأول: كافة عن عمل الرفع فى الفاعل كقوله (وهو المرار) يخاطب امرأة:

صَدَدْتِ فأطْوَلْت الصدود وقَلّما وصالٌ على طولِ الصدود يدوم[1]

فقَلّ: فعلُ ماض: مضعف العين. و«ما» كافة له عن طلب الفاعل.

---

(١) المَرّار: بفتح الميم وشد الراء.

قوله: «وقَلّما وِصَالٌ»: قال المصنف فى بعض تعاليقه: المناسب: وقلما وِدَادٌ، إذْ مَعَ الصُّدُود لا وِصَالٌ أصلا.

ولك أن تقول: المعنى التواصل الباطنى، وهو «الوداد». أو قُلْ: وصال بعد الصدود. على أن الذى فى الشواهد: أنه يعاتب نفسه على صَدِّه، وأنهن لا يَصِلْنَه على ذلك .

وأما «**وصال**» فهو فاعل بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور وهو «**يدوم**».

والتقدير: قلّما يدوم وصال يدوم.

على حَدّ ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ ﴾ [النساء: ١٧٦].

ولا يكون وصال مبتدأ وخبره «**يدوم**»؛ لأن الفعل المكفوف عن طلب الفاعل لا يدخل إلا على الجمل الفعلية؛ لأنه أجرى مجرى حرف النفى فقولك: «**قَلّما يقولُ زيد**» بمعنى ما يقول زيد.

قال ابن مالك فى شرح التسهيل:

فإن قلت: أين فاعل «**قَلّما**[1]»؟ قلت: لا فاعِلَ له.

فإن قلت: الفعل لابد له من فاعل.

قلت: أقول: بموجبه، ولكن فى غير الفعل المكفوف. فإن قلت: هل لذلك نظير؟

قلت: نعم: الفعل المؤكِّد كقوله:

* **أتـــاك أتـــاك الـــلاحـــقـــون**[2] *

فاللاحقون فاعل للأول، ولا فاعل للثانى.

قاله المصنف فى التوضيح.

ولم يكف ما من الأفعال عن عمل الرفع إلا ثلاثة:

قلّ، وطَال، وكَثُر[3].

ولا تدخل هذه الأفعال المكفوفة بما إلا على فعلية صرح بفعلها.

فالأول نحو: قَلَّمَا يمزحُ اللبيبُ.

والثانى: يا بن الزبيرِ طالَما عصيتك. والثالث: كثر ما فعلت كذا.

والقسم الثانى: كافة عن عمل النصب والرفع، وذلك مع إن وأخوتها نحو:

﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [النساء: ١٧١].

---

(١) جاء فى المعجم الوسيط: وقد تتصل «ما» بقلّ فتفيد النفى الصِّرف، أو إثبات الشيء القليل مثل: قلمّا يزرونا فلان.

(٢) تمام البيت:

فـأيْـنَ إلـى أيْـنَ الـنـجـاةُ بـبـغـلـتـي أتـاكِ أتـاك الـلاحـقـون آحْـبِـسِ آحْـبِـسِ

(٣) وضم بعضهم إليها «قَصُرَما» وهى أفعال لا فاعل لَها كالتوكيد اللفظى فى قام قام زيد، وكان الزائدة ونِعمّا على بعض الأقوال.

والقسم الثالث: كافة عن عمل الجر، ومهيئة للدخول على الجملة الفعلية.

فالمهيئة نحو قوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر : ٢].

والكافة عن عمل الجر نحو قوله (وهو السمردل) :

أخٌ مَاجِدُ لم يُخْزِنى يومَ مَشْهدٍ كما سَيفُ عمرٍو لم تَخُنْه مَضَارِبُه

برفع سيف على الابتداء والخبر.

واختلف فى لفظ «**ما**» التالية للفظ «**بعد**» كقوله: وهو المرّار يخاطب نفسه:

أعلاقةَ أُمَّ الْوُلَيِّدِ بعدما أفنانُ رأسِك كالثَّغَامِ المُخْلس[1]

فقيل: كافّة لبُعْد عن الإضافة إلى أفنان.

وقيل: مصدرية عند من يجوز وصلها بالجملة الاسمية.

والعَلاقة: بفتح العين المهملة علاقة الحب. والوُلَيد: تصغير الولد وهو الصبى.

والأفنان: جمع فنن وهو الغصن: مبتدأ.

وكالثَّغَام: بفتح المثلثة وبالغين المعجمة جمع ثغامة خبره، وهو يَنْبُتُ فى الجبل ببيض إذا يبس. شَبَّه به الشيب.

والمخلس: بالخاء المعجمة والسين المهملة اسم فاعل من أخلس النبات إذا اختلط رطبه ويابسه. واختلس رأسه: إذا خالطه سواده البياض[2].

---

(١) أم الوُلَيد: كما جاء فى حاشية الأمير مفعول به. وأخلس النبات يبس بعضه وابيض. والمرار يخاطب نفسه فى هذا البيت.

(٢) وقد لخص المعجم الوسيط استخدامات «ما» فقال: «ما» تكون لعدة معان:

١- أن تكون نافية وتدخل على الجملة الفعلية مثل قوله تعالى فى التنزيل العزيز: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ﴾ [الأنبياء: ٣٤] و: ﴿ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِ نَفْسِىٓ ﴾ [يونس: ١٥].

وعلى الحملة الاسمية مثل قوله فى التنزيل العزيز: ﴿ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ﴾ [البقرة: ٩٦].

وقد يكون الخبر بعدها منصوبًا مثل: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف: ٣١].

٢-أن تكون مع الحملة بعدها فى موضع مصدر؛ وتسمى مصدرية، نحو قوله تعالى فى التنزيل العزيز:

﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ [التوبة: ٢٥] :برُحبها. و: ﴿ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾ [التوبة: ١٢٨]: عَنَتُكم. وقد يُلحظ الوقت مع المصدرية، فيقال لها: مصدرية ظرفية. نحو: ﴿ وَأَوْصَنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ [مريم: ٣١]: مُدةَ دوامى حيًّا.

٣-أن تكون استفهامًا؛ ويُسأل بها عما لا يعقل، نحو: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ [طه: ١٧]. ويجب حذف ألف «ما» الاستفهامية، وإبقاء الفتحة إذا سُبقَتْ بحرف جَرٍّ نحو: ﴿ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ [النمل: ٣٥] وقوله ﴿ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢]. وربما سُكِّنَتْ الميم. وهو خاصّ بالشعر، كقول الشاعر: =

والوجه الخامس: زائدة، وتسمى هى وغيرها من الحروف الزوائد صلة وتأكيدا فى اصطلاح المعربين فراراً من أن يتبادر إلى الذهن: أن الزائد لا معنى له.

والحامل على هذه التسمية خصوص المقام القرآنى والتعميم لطرد الباب، وقطع المادة نحو:

١-﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

٢- ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠].

(أى: فبرحمة) و(عن قليل) . وما صلة مؤكدة.

= يا أبا الأسود لِمْ خَلَّفْتَنِي ... لِهُمُومِ طارقاتٍ وذِكْرْ

وإذ ما ركّبتْ «ما» الاستفهامية مع «ذا» لم تُحذف ألفها، نحو: لماذا جئت؟ لأن ألفها قد صارت حَشْواً.

٤-أن تكون بمعنى الجزاء، وتسمى شرطية، كَمَا فى التنزيل العزيز: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ الله﴾ [البقرة: ١٩٧].

٥-والتعجب، نحو: ما أحسن هذا! وفى التنزيل العزيز ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ﴾ [عبس: ١٧].

٦-وبِمَعْنى الذى لغير العاقل، كما فى التنزيل العزيز: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]. وربما تستعمل «ما» فى موضع «مَنْ» مِنْ ذلك قوله فى التنزيل العزيز:

﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٢٢].

٧-وللإبهام، نحو: أَعْطِنى كتابًا مَّا: أعْطِنى أيّ كتاب كان.

وجاء لأمرٍ مَّا: لأمرٍ من الأمور. ومنه ما فى التنزيل العزيز: ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يَسْتَحْيِى أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا﴾ [البقرة: ٢٦]. ولها استعمالات خاصة غير هذه:

(أ)تجيء بعد الأفعال الثلاثة الآتية: (طال. وقل. وكثر) فلا تحتاج هذه الأفعال إلى فاعل. ويجيء بعد «ما» فعل نحو: طالما انتظرتك. فأما قول المرّار:

صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُّدودَ وقَلَّمَا ... وِصَالُ على طُولِ الصُّدُودِ يدومُ

فضرورة:

«ب» وكذلك تجيء بعد «رُبَّ» فيليها الفعل، كقول أمَيّة بن الصَّلْت

رُبَّمَا تكْره النُّفُوسُ مِنَ الأمرِ ... فُرْجَةُ كحَلِّ العِقَالِ

«ج» وبعد بين، مثل:

بينما نحن بالأراكِ مَعاً ... إذْ أتَى راكبُ على جَمَلِه

«د» وتزداد بين الجار والمجرور؛ كما فى التنزيل العزيز: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]. و:﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: ٢٥]. اهـ.